جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد
معتصم تيسير محمود الزبيدي

إشراف
أ. د. عبد الناصر نور
د. سامح العطعوط

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2023

دور التخطيط الضريبي في ضبط
الاداءالمالي في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد

معتصم تيسير محمود الزبيدي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/05/24م، وأجيزت:

أ. د. عبد الناصر نور	التوقيع
المشرف الرئيسي	
أ. د. سامح العطعوط	التوقيع
المشرف الثاني	
د. فادي شحادة	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. غسان دعاس	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

إلى المتربعة على عرش الأيام

الطفلة التي عمرت بيتها من الحب والحجارة

المهرة الأصيلة التي طالما سبقت دنياها وزمانها

بلدتي

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامي أشواك الطريق

ورسمت المستقبل بخطوط من الأمل والثقة

إلى الذي لا تفيه الكلمات والشكر والعرفان بالجميل الأب الحبيب

إلى من ركع العطاء أمام قدميها

وأعطتني من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغدٍ أجمل

إلى الغالية التي لا أرى الأمل إلا من عينيها الأم الحبيبة

إلى أزهار النرجس التي تفيض حباً وطفولةً ونقاءً وعطراً

إخواني وأخواتي

إلى من أخذ بيدي ... ورسم الأمل كل خطوة مشيتها

إلى أصدقائي الذين تسكن صورهم وأصواتهم أجمل اللحظات والأيام التي عشناها..... ..

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل... شكري الجزيل وامتناني

الشكر والتقدير

الحمِد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ, إلى كل من كان سببا في تعليمي وتوجيهي و مساعدتي.

إلى الفاضل مشرف الدراسة الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور المحترم

إلى المشرف الثاني الفاضل الدكتور سامح العطعوط المحترم

حيث لم يألوا جهدا في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي في البحث .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرفين في جامعة النجاح الوطنية.

الباحث

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرســـالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: معتصم تيسير محمود الزبيدي

التوقيع: معتصم الزبيدي

التاريخ: 2023/05/24

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ح

فهرس الأشكال ..... ي

فهرس الملاحق ..... ك

الملخص ..... ل

الفصل الأول: سياق الدراسة والإطار النظري 1

1.1 المقدمة 1

1.2 الإطار النظري 3

1.3 الدراسات السابقة 19

1.4 التعقيب على الدراسات السابقة 29

1.5 مصطلحات الدراسة 30

1.6 مشكلة الدراسة وأسئلتها 31

1.7 أهمية الدراسة 32

1.8 أهداف الدراسة 34

1.9 فرضيات الدراسة 34

1.10 حدود الدراسة 35

الفصل الثاني: منهجية الدراسة 36

2.1 مقدمة 36

2.2 منهجية الدراسة 36

2.3 مجتمع الدراسة 37
2.4 عينة الدراسة 38
2.5 أداة الدراسة 40
2.6 إجراءات الدراسة 45
2.7 أنموذج وتصميم الدراسة 46
2.8 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة 47
الفصل الثالث: نتائج الدراسة 48
3.1 مقدمة 48
3.2 نتائج تحليل أسئلة الدراسة 48
3.3 نتائج تحليل فرضيات الدراسة 61
الفصل الرابع: مناقشة النتائج 67
4.1 مقدمة 67
4.2 النتائج 67
4.3 ملخص نتائج الدراسة 71
4.4 التوصيات 73
4.5 محددات وقيود الدراسة 74
4.6 توصيات للأبحاث المستقبلية 75
4.7 الخاتمة 75
المصادر العلمية 76
الملاحق 82
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول (1): توزيع عدد الموظفين وعدد البنوك وفق تواجدها في الضفة الغربية الفلسطينية.....38

جدول (2): توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة (ن=350) 39

جدول (3): مجالات ومحاور وفقرات الدراسة.....40

جدول (4): قيم معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للبعد الواردة فيه...42

جدول (5): نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على أبعاد الاداة.....44

جدول (6): اختبار التوزيع الطبيعي (Sample K-S1)−.....45

جدول (7): نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدور التخطيط الضريبي قصير الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين 49

جدول (8): نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدور التخطيط الضريبي طويل الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين 52

جدول (9): نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين 54

جدول (10): نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة دور التخطيط الضريبي لأهداف محددة في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.....56

جدول (11): ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.....87

جدول (12): نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين 88

جدول (13): مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين دور التخطيط الضريبي وبين ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.....89

جدول (14): ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.....90

جدول (15): ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي قصير الأجل على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين 90

جدول (16): ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي طويل الأجل على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين 91

جدول (17): ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي المرخص المسموح به على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين 91

جدول (18): ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي لأهداف محددة على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.....92

فهرس الأشكال

شكل (1): أنموذج وتصميم الدراسة 46

فهرس الملاحق

ملحق (أ): الاستبانة 82

ملحق (ب): قائمة المحكمين 86

ملحق (ج): الجداول 87

دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد

معتصم تيسير محمود زبيدي

إشراف

أ. د. عبد الناصر نور

د. سامح العطعوط

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف إلى دور التخطيط الضريبي في ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي والارتباطي، وتم تصميم الاستبانة، المكونة من (35) فقرة شملت مجالات (التخطيط الضريبي قصير الأجل، التخطيط الضريبي طويل الأجل، التخطيط الضريبي المرخص المسموح به، التخطيط الضريبي لأهداف محددة)، وشمل مجتمع الدراسة جميع الموظفين في الدوائر الإدارية والدوائر المالية في تلك البنوك في الضفة الغربية وضم (2880) مبحوثاً، اختير منهم عينة مكوّنة من (350) موظفاً، بعد المسح الشامل لمجتمع الدراسة واستخدم برنامج (SPSS) الإحصائي لتحليل معلومات الدراسة.

وكان من أهم النتائج، وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين دور التخطيط الضريبي وبين ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.550) ويعني ذلك بأنه كلما ارتفع دور التخطيط الضريبي (التخطيط الضريبي قصير الأجل، التخطيط الضريبي طويل الأجل، التخطيط الضريبي المرخص المسموح به، التخطيط الضريبي لأهداف محددة) ارتفعت درجة ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

ومن أهم التوصيات: ضرورة اهتمام البنوك العاملة في فلسطين جميعها بالتخطيط الضريبي قصير الأجل من خلال حضور الدورات التدريبية للمحاسبين، والمدراء الماليين فيها للتعرف على جميع المستجدات في

مجال التخطيط الضريبي، وحث إدارة البنوك العاملة في فلسطين على الاستفادة من التخطيط الضريبي طويل الأجل، من خلال تعيين مستشار ضريبي للمحافظة على أصولها، ولتحقيق وفورات ضريبية تعزز من أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الضريبي؛ التخطيط الضريبي قصير الأجل؛ التخطيط الضريبي طويل الأجل؛ التخطيط الضريبي المرخص المسموح به؛ التخطيط الضريبي لأهداف محددة؛ الأداء المال.

الفصل الأول

سياق الدراسة والإطار النظري

1.1 المقدمة

إن الضـرائب على اختلاف أنواعها، تعتبر من أهم المصـادر التي تعد أسـاسـية، ويتم الاعتماد عليها من قبل خزينة الدولة، لتمويل خزينة الدولة، كي تقوم بدفع النفقات العامة، لتســـاهم في تحقيق أهدافها العامة: والتي أهمها الأهداف بنوعيها الاجتماعية والاقتصـــادية، إضـــافة إلى العمل على تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين، فمن الأهمية بمكان القيام بإعادة النظر فيما يتعلق بطبيعة النظام المطبق والخاص بالضريبة، والعمل على إعادة النظر بأساليب وآلية التحاسب للأغراض الضريبية، كي تساهم في رفع كفاءة موظفي الإدارة الضريبية، للوصل إلى مستوى مرتفع من أساسيات وتفاصيل التخطيط الضريبي الذي يعد مناسـباً وفعالاً، والذي يتناسـب مع طبيعة وظروف كافة المكلفين، وبالتالي يرفع من مسـتويات الحصـيلة المتعلقة بالضريبة (العلي، 2019).

فالتخطيط الضريبي الفاعل، يعتبر من أنواع الوسائل التي تعمل إدارة المؤسسات، على تطبيقها والتي تبحث عن الاســتفادة من جميع الميزات الواردة في القانون الضــريبي، إضــافة إلى المســاهمة في إتباع كافة السياسات الاستثمارية التي تعمل على خفض الالتزام الضريبي الذي يقع على كاهل المكلف أو العمل على تجنب الواقعة وتفاصـيلها والمتعلقة بالضـريبة بأكملها، كما أن تفاصـيل التخطيط الضـريبي يعتبر كمحاولة من قبل المكلف كي تخفض من مستوى وقيمة الضريبة التي تفرض وتستحق عليه، وفق مقتضيات القانون المتعلق بالضـريبة، معتمدة على الاسـتفادة من جميع الثغرات الواردة في القانون المتعلق بتنظيم الضـريبة، وتعليماته المختلفة الصادرة والمفسرة له (عفانة والقطاونة، 2018).

حيث أن عمليات التخطيط الضريبي يسهم في العمل على الزام الإدارة الضريبية بالاستغلال الأمثل والفعال والكفؤ، للموارد المتنوعة والمتاحة، وبالتالي تصـل إلى أن تعمل على تحليل أسـباب الانحرافات عند تطبيق

الخطة الضـريبية إن وجدت، فهي تسـاعد في تحديد الأسـباب المؤدية إلى عدم تحقيق الأهداف التي قامت عليها مختلف الخطط الضـريبية، وتوفير معالجة خاصـة للانحرافات التي تطرأ بسـرعة عالية، كما تسـاعد أنشطة التخطيط المتعلق بالأغراض الضـريبية، في الوصـول إلى الوفورات مالية المتحققة للمكلفين، يعملون على اسـتخدامها في الاسـتثمار في مجالات متنوعة، وبالتالي تسـاعد على اسـتمرارية الشـركات في عملها، وينعكس أثر ذلك على تحسـين أدائها المالي مسـتقبلاً، مما يزيد مسـاهمتها في الاقتصـاد المحلي (العزاوي، 2018).

ويهدف هذا التخطيط الذي يتعلق بالضـــريبة وتفصـــيلاتها الى خفض قيمة مبالغ الضـــرائب، الواقعة على عاتق المكلف ليدفعها، في إطار مواد القانون الضـــريبي، لخزينة الدولة، وهو بذلك يســـتغل الفرص التي اتيحت له، والتي تساعد في توفير السيولة النقدية بقيمة مرتفعة، ومن خلالها تعمل على تحقيق جميع أنواع الأهداف المخططة، التي تسـتهدفها جميع الشـركات، لتحقيق نمو اسـتثماراتها، ورفع قيمتها، وتعد القرارات بشقيها المالية والاستثمارية من أهم القرارات، المساهمة في العمل على الوصـول إلى تحقيق الأهداف التي ترصـــدها جميع الشـــركات لتحقق نموها، وهذه القرارات تتأثر بمجموعة من العوامل، وأهمها قيمة جميع المبالغ المتعلق بالضـــريبة التي يجب دفعها للدولة، وهي من وجهة نظرها تمثل عبء كبير عليها، لأنه يحرم تلك الشركات من الاستفادة من تلك المبالغ الضـريبية التي تدفعها، وهذا ما يوجب عليها ترتيب القيام بترتيب ظروفها لكي تحقق خفض في مجموع المبالغ الضـريبية، علماً بأنها تشـكل عبء واقع عليها، بناء على اسـتفادتها مما ورد ضـمن المواد الخاصـة بالقانون الضـريبي وما نتج عنها من ثغرات، وبالتالي تصـل إلى تحسـين الوضـع المالي لها، وتضـمن بقائها واسـتمراريتها بالعمل، والتوسـع باسـتثماراتها لإحداث تدفق نقدي إضافي لها، وتجنب الواقعة الضريبية (العامري، 2018).

وأصـبحت الشـركات بشـكل عام، والبنوك بشـكل خاص، تعمل على توسـيع نطاق المسـاءلة لديها، والعمل على تقدم معلومات مفصـــلة، عن كافة أنشـــطتها، وفيما يتعلق بأدائها المالي، وغير المالي، الذي يعد من أهم طرق تعزيز الشـفافية، والمصـداقية في تقاريرها المالية، حيث أن كافة الشـركات من خلال وجودها في

السـوق تهدف الى تعظيم قيمة أرباحها، من خلال العمل على زيادة إيراداتها، وخفض نفقاتها، الذي يشـكل دعماً لمركزها المالي، الذي يسـاهم في توجيه اسـتثماراتها، التي تبحث من خلالها على تحقيق أرباحها في الأوجه الاستثمارية التي تتيح لها تحقيق هدفها، لذلك فإن العمل على ترتيب جميع ما يتعلق بالأمور المالية لدى كافة الشـركات، من خلال معالجتها كي تعمل على خفض العبء الضـريبي، فالشـركة تتبع التعليمات والنصـوص القانونية المتعلقة بأغراض فرض الضـريبة، التي ورد في نصـوصـها الحث على دفع الضـريبة وفق شروط معينة وبالتالي فهي لا تخالف نصوص القانون الضريبي (جبر، 2020).

وفي هذه الدراســـة يتم تناول دور التخطيط الضـــريبي في ضـــبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين، فالتخطيط الضـريبي يعتبر أسـلوب من أسـاليب تسـهم في العمل على خفض جميع الالتزامات الناجمة عن تحقق الضـــريبة، الواقعة على المكلف، باتباع ســلســلة إجراءات لا تحمل في طياتها مخالفة للقوانين الضـــريبية المطبقة، كما يعد التخطيط المتعلق بالضـــريبة من الأدوات المالية الهامة، التي تعالج جميع الأوضاع المالية المرتبطة بالبنوك من خلال الاستفادة من تحقق المزايا المنبثقة عن نصوص القانون الخاص بالضـريبة في فلسـطين، وبالتالي فهي تظهر مدى علاقة التخطيط الضـريبي، وارتباطه بتحسـين طبيعة الأداء المالي للبنوك من خلال رفع مستوى الأداء المالي إذا ما تم اتباع التخطيط الضريبي الكفؤ.

1.2 الإطار النظري

تعريف التخطيط الضريبي

إن التخطيط الضريبي يعد من الوسائل الهامة التي تستخدمها الإدارة الناجحة التي تسعى لتحقيق لاستفادة، الناتجة عن طبيعة المزايا القانونية التي تساعد في تحقيق خفض جميع الالتزامات المتعلقة بالضريبة الواقعة على عاتق جميع الشـركات، وتحثها على إتباع سـياسـات اسـتثمارية عالية الجودة، وبالتالي يتبين اهتمام جميع الشـركات التي المعتمدة على أعمال التخطيط الضـريبي لتحقيق الاسـتمرارية في أنشـطتها بناء على المزايا التي تسعى لتحقيقها مستفيدة من التخفيض الخاص بالضريبة، ومما سبق يعرف التخطيط الضريبي

بأنه جميع الإجراءات والخطوات التي يطبقها المكلف للوصـــول إلى تخفيض جميع الالتزامات المتعلقة بالضـريبة، دون أن يخالف ما ورد ضـمن مواد القانون الخاص بتطبيق الضـريبية، ويعرف مفهوم التخطيط الضـــريبي بأنه إعداد الاســـتراتيجيات المتنوعة، وتطبيقها والتي من خلالها يحقق المكلف الحد الأدنى من الضريبة في مدة محددة (سمرة والموازيني، 2022).

ويعد التخطيط الضـــريبي من أنواع التخطيط المتنوعة، التي يقوم المهنيون بتقديمها للشـــركات التي تتعامل معهم، والتي تهدف من خلالها إلى تخفيض المبالغ الضـــريبية التي تفرض وتســـتحق عليهم، من خلال الاسـتفادة من الثغرات القانونية، وعليه يتمثل الهدف الرئيسـي لأعمال التخطيط الضـريبي، في تنظيم كافة الأنشـطة بكافة أنواعها ومنها الأنشـطة المالية لهذه الشـركات، حيث تعمل على خفض قيم الضـرائب التي تفرض عليهم، وصـولاً إلى تعظيم الثروة بقيمتها المرتفعة لدى الشـركات ضـمن فترة زمنية محددة وهذا ما يسعى هذا التخطيط لتحقيقه (محمد، 2018).

أما (Jeff Pniowsky, 2015) فقد عرف هذا النوع من التخطيط بأنه من العمليات التي تتضـمن سلسـلة من كافة الخطوات وتفاصيل الإجراءات التي تتعلق بطبيعة أعمال الشركة، إضافة إلى المساهمة في خفض الضـريبة التي يتم فرضـها على الشركة، أو من خلال المسـاهمة في التخلص من الضـريبة كلياً، بناء على ما ورد ضمن مواد القانون المنظم للضريبة (جلابة وبن عمارة، 2018).

ويعتبر هذا النوع من التخطيط كأداة من أهم الأدوات المالية، التي يمكن اللجوء إليها من قبل المكلف الذي يقع على عاتقه عبء دفع الضـريبة، وهو يعد من أنواع التخطيط الإداري، والتخطيط المالي الذي يطبق في الشـركات، باتباع العديد من أنواع السـياسـات وتفاصـيل كافة الإجراءات، وتطبيق الاسـتراتيجيات المرتبطة بهذا النوع من التخطيط، الذي يساعد المكلف في قيامه بتخفيض المبالغ الضريبية التي تستحق عليه، بعدة طرق دون أن يخالف جميع القواعد القانونية المرتبط بكيفية فرض الضـريبة وعمليات تحصـيلها، وينتج عن ذلك آثار متعددة، تنعكس على مستويات تحسين الأداء المالي لجميع الشركات، والتي تعمل على ضـمان

استمراريتها، ونمو أعمالها وتطورها، فالتخطيط الضريبي الذي يعد جيداً، يساعد في الاستفادة من مبالغ التغطية التمويلية، والمساهمة في العمل على تعظيم ثروة أصحاب المصالح، من خلال زيادة كافة أنواع الوفورات المتعلقة بالضريبة التي تتحقق من خلال الاستفادة من ثغرات القانون الضريبي، والتي تنعكس في صورة إثراء للمساهمين، من خلال تحقق الوفر الضريبي، من خلال زيادة حقوق الملكية، ومن خلال رفع قيمة التوزيعات للسهم، كما أن هذا النوع من التخطيط الذي يسهم في تعظيم القيمة التي تحققها الشركة، وتعزيز الأداء المالي لها، ومن خلال تطبيق جميع الاستراتيجيات ومختلف الإجراءات الخاصة بالتخطيط، وبالتالي تحقق ارتفاع في الأداء المالي (البطريق وعثمان، 2019).

ومما سبق فإن التخطيط الضريبي يشير لمحاولة المكلف الوصول إلى خفض القيمة المفروضة من الضريبة، بناء على ما ورد من ثغرات تتعلق بالقوانين التي تطبقها الضريبة، ولوائحها التنفيذية، وما جاء من تعليمات ترتبط بتطبيق القانون الضريبي، وبالتالي يعتبر تحليل متسلسل منطقي بصورة خطة متكاملة تتعلق بالنواحي المالية تساعد في تحقيق عدة مزايا تتعلق بالضريبة، وتتفق مع جميع الأهداف المالية، فالغرض منه العمل على تحقيق عدداً من المكاسب من خلال خفض جميع الالتزامات المتعلق بالضريبة.

أهداف التخطيط الضريبي

يرتبط هذا النوع من التخطيط بتحقيق هدف أساسي، من خلال خفض ما يرتبط بطبيعة الالتزامات الضريبية التي يدفعها المكلف بناء على نشاطه، وبالتالي يعبر عن قدرة المكلفين دافعي الضريبة على تخفيض مبالغ الضرائب، دون أن يتم خفض تفاصيل أنشطة التخطيط المتعلق بالضريبة إلى أقل حدود، من طبيعة الالتزام الضريبي الملقى عليهم، فمع وجود تكاليف غير تكاليف الضرائب، يبقى وجود هامش يسهم في عدم التأكد من تحقيق نجاح مرتبطة بإجراءات التخطيط الضريبي، فالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) يؤكد بأن للتخطيط الضريبي هدفين رئيسيين هما (جلابة وبن عمارة، 2018):

أولاً: الوصـول إلى أدنى الحدود بالالتزامات الضـريبية، مما يسـهم في توفير الاسـتثمار الفعال، ويسـاعد في الاستفادة من تحقق الوفر الضريبي القائم على الاستثمار من خلال مشاريع يتم إعفائها ضريبياً.

ثانياً: العمل على خفض العبء المتعلق بجباية الضـــرائب للمكلفين بالاعتماد على طرق قانونية، ويســـهم ذلك في تحقيق الفرصـــة أمام المكلف للقيام بالتخطيط المالي القائم على اتخاذ العديد من القرارات التمويلية والعديد من القرارات الاستثمارية القائم على أسس سليمة.

ويوجد ثلاث استراتيجيات تساعد على تحقيق هذين الهدفين من خلال (جبر، 2020):

1. العمل على تخفيض مقدار الضريبة المفروضة على الدخل المتعلق بأرباح الشركات والبنوك.
2. تحويل التوقيت اللازم لتنفيذ النشاط الخاضع لفرض الضرائب عليه.
3. التجنب الضريبي القائم على تحويل العبء المتعلق بالضريبة إلى الآخرين من المكلفين.

وبناء على ما ورد فإن من أهداف أعمال التخطيط الضـريبي، إضـافة لما سبق فإنه يهدف لتحقيق الوصـول إلى أخفض الحدود في الالتزامات الضـــريبية بالاعتماد على اســـتغلال المنافذ القانونية، من خلال اتباع توجيه المكلفين إلى زيادة خبرتهم بمواد القانون الضـــريبي والقوانين المختلفة ذات العلاقة مثل مواد قانون الاستثمار.

العوامل المؤثرة على التخطيط الضريبي

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على القيام بالتخطيط لتحقيق الأغراض الضريبية، وهي:

أولاً: العوامل الإدارية: تتعلق بعدم توفر جميع العناصـــر الإدارية، والتي من خلالها تســـاعد على تحمل المسـؤوليات، وتعمل على تطبيق أحكام القوانين الخاصـة بتنظيم العمل، وعدم توفر الرقابة الإدارية وطبيعة الرقابة المالية، الدقيقة التي تسهم في (سليمان والجوهري، 2022):

1. جعل الإدارة تتفق مع جميع التطورات الحديثة، وتعمل على تزويدها بأنظمة رقابية حديثة ودقيقة، تمكنها من اكتشاف المخالفات بسرعة عالية.

2. تعمل الإدارة الضريبية على تبسيط عملية دفع جميع المبالغ المستحقة من خلال اتباع بنود القوانين الضريبية ومن خلال زيادة الوعي الضريبي، وتقليل إجراءات تنفيذها.

3. تفعيل سبل التعاون في العلاقة التي تربط المكلف بعلاقة فعالة قائمة على التعاون مع الإدارة الضريبية، من خلال تبسيط إجراءات فرض وتحصيل الضرائب، لأن صعوبة الإجراءات المرتبطة بفرض أنواع الضرائب تسهم في زيادة التهرب من دفع الضريبة.

ثانياً: العوامل الاقتصادية: إن كافة أنواع التقلبات الاقتصادية، التي يشهدها الاقتصاد المحلي، وارتفاع معدلات الأسعار، وانخفاض معدلات النمو الاقتصاد، والتي يرافقها عدم توفر فرص استثمارية ذات مردود عالي، ويرافق ذلك رغبة المواطن في رفع مستوى الدخل المتاح، باتباع أساليب وإجراءات تساهم في الامتناع عن دفع الضريبة المستحقة كلها أو جزء منها، ومثل هذه الأسباب تبرز ظروف التقدم الاقتصادي، فالمكلف يحقق عجزاً في أصوله السائلة، وفي المقابل يتحمل عبء من الالتزامات الضريبية (البطريق وعثمان، 2019).

ثالثاً: العوامل القانونية: إن العوامل القانونية تتميز بتفرع مجالاتها، وأهم هذه العوامل قصور في كافة التشريعات الضريبية، ببنودها وقوانينها عن الاستجابة لحاجات المكلف والمجتمع وتطوره، لأن القانون الضريبي يحتوي العديد من القواعد التي تشتمل تعقيدات، وثغرات قانونية تسمح للمكلف باختراقه (سليمان والجوهري، 2022).

ويرى الباحث أنه يوجد العديد من العوامل المؤثرة في مستويات التخطيط الضريبي إضافة لما سبق ومن ضمنها العوامل المتعلقة بالمكلفين من خلال المساهمة في منحهم القدرة على اتباع إجراءات، وتطبيق عدد من الاستراتيجيات التي تخفض قيمة الضرائب التي تستحق عليه، بهدف توفير المبالغ التي تغطي كافة

أنواع النفقات، وزيادة الاستثمار، وبالتالي يساهم في ايجاد مصادر لرأس المال العامل من خلال اتباع هذا النوع من التخطيط.

طرق التخطيط الضريبي

يوجد عدداً من الطرق للتخطيط الضريبي ومن ضمنها:

أولاً: استخدام جميع الآليات المتعلقة بالأحداث المحاسبية والمالية: ويترتب عليه:

1. ترحيل صافي الخسارة المرتبطة بالتشغيل: المدة الزمنية التي تكون فيها جميع الاقتطاعات الضريبية أكبر من الدخل الذي يخضع للضريبة، ومن خلالها تتحمل الشركات العديد من المصروفات يطلب منها تأدية الضرائب عند توفر الأموال لديها، والتي تتعدى إيراداتها، ولا تحتسب الضريبة عليها عند تحقيقها للخسائر في نتائج أعمالها (خليفة، 2018).
2. خصم المصاريف المرتبطة بالبحث وأعمال التطوير: يتم خصم هذه المبالغ للأغراض الضريبية، من مجمل المصاريف التي تدفعها الشركات، وهذا يساعد على توفير قدرة للشركة على زيادة نفقاتها، وتخفيض دخلها.
3. خصم مصاريف الاستهلاك: فإذا كانت هذه المصاريف المطروحة من صافي الدخل أكبر، تقل التكاليف التي تطرح من صافي الدخل الذي يحتسب سنوياً، في حال خفض الضريبة، وتلجأ الشركات لزيادة هذه المصاريف، التي تعمل على خفض العبء المتعلق بالضريبة الذي يفرض عليها، ويتحقق ذلك عبر تحقق الوفر الضريبي الذي يحقق الخصم (جبر، 2020).
4. طريقة جرد المخزون: تعمل العديد من الشركات على جرد المخزون، الذي يساعد على تحقيق الوفورات الضريبة، باتباع العديد من الطرق، ومنها الجرد المستمر التي منها ما يسبب زيادة في الدخل الخاضع للضريبة، ناتجة عن خفض تكلفة المخزون، ومنها الجرد الدوري التي تعكس انخفاض الدخل الخاضع للضريبة بسبب ارتفاع تكلفة المخزون، وتعتبر هذه الطرق أفضل من الطرق السابقة

عند ارتفاع الأسعار بالنسبة للشركة، مما يخفض الدخل الذي يخضع للضريبة (عبد المسيح، 2023).

ثانياً: الضريبة المؤجلة: تعد من أكثر طرق التخطيط التي تستخدم للأغراض الضريبية، والتي تعتمد من خلالها الشركات على تأجيل عملية دفع الضرائب، لوقت تحقق العديد من التدفقات النقدية، حيث تعمل الشركة من خلالها على تمويل أنشطتها واستثماراتها، فالضريبة المؤجلة يعبر عن الجزء من ضريبة الدخل المستحقة على الشركة، وتعمل الشركة على تأجيل سدادها لفترات لاحقة، والتي يطلق عليها الالتزام الضريبي المؤجل عن طريق الاستفادة من الاختلاف بين القوانين التي ترتبط بالضرائب، والمحاسبية منها، التي يطلق عليها الفروق الضريبية التي يتم تحقيقها (جبر، 2020).

ثالثاً: التجنب الضريبي: يتم خفض العبء المتعلق بالضريبة، من خلال اتباع هذه السياسة، بشكل قانوني، دون مخالفة بنود القانون المنظم للضريبة، وتوظيف أموالها في أنشطة تعتبر استثمارية جديدة معفاة من الضرائب، وتهدف لتجنب دفع الضريبة بشكل جزئي أو بشكل كلي، مما يخفض من قيمة المبالغ الضريبية، مما يخفض الإيرادات الضريبية (خليفة، 2018).

رابعاً: تغيير نوع الدخل: عندما يتم فرض ضريبة بمبالغ مرتفعة تفوق مقدار المكاسب المرتبطة بعوائد رأس المال التي يتم تحقيقها، من خلال فرض ضريبة على تحقق نواتج الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من الدخل الخاص برأس المال، وتستفيد الشركات مما يتوفر من كافة الحوافز الضريبية مما يخفض العبء الضريبي المترتب، ويمثل الفرق بينهما تغييراً بنوع الدخل، لذا تعمل الشركات على تحقيقه من خلال الاستثمار بالأوراق المالية وما ينتج عنها من أرباح (الزهراني وعبد المجيد، 2023).

خامساً: نقل الأرباح: تقوم الشركات بالاستفادة من مزايا وحوافز الضريبة لخفض كافة المصاريف الضريبية، وتجنب الازدواج الضريبي، حيث تنقل الشركات أرباحها من دول لديها تشريعات صارمة تتعلق بالضريبة، وارتفاع في معدلات الضريبة، إلى دول تنخفض فيها المعدلات الضريبة (جبر، 2020).

ويرى الباحث أنه يوجد أنواع مختلفة للتخطيط الضـــريبي والتي تحدد وفقاً لتوفر العديد من المعايير، ومن ضمنها التخطيط الضريبي المتعلق بالمكلفين، ويكون عادة إما بطرق وأساليب مشروعة، أو بأساليب غير مشروعة، والتخطيط الضريبي تبعاً لنطاق هذا التخطيط، والذي يكون إما دولياً أو محلياً.

أنواع التخطيط الضريبي

تختلف أنواع التخطيط الضريبي بتعدد أهدافها ومداها ومنها:

أولاً: التخطيط الضـــريبي قصـــير الأجل: ومن خلاله يتم إجراء عمليات التخطيط وتنفيذه من خلال المخططات الهادفة في نهاية سنة الدخل، وبالتالي تهدف لتخفيض مستويات الدخل المحققة والتي تخضع للضريبة، بالاعتماد على الطرق القانونية التي يتم الأخذ بها (عبد اللطيف، 2015).

ثانياً: التخطيط الضريبي طويل الأجل: يتم وضع خطة واجبة الاتباع في بداية السنة، ويكون تطبيقها على مدار الســنة، ولكن لا يســاعد هذا التخطيط على توفير عدد من المزايا المتعلقة بالضــريبة فوراً، كما هو الحال في التخطيط قصير الأجل، ولكن يعمل التخطيط طويل الأجل على تنظيم أوضاع المكلف من خلال اســـتراتيجيات بعيدة المدى، تهدف إلى تحقيق مزايا تتعلق بتجنب مبالغ الضـــريبة المبالغ فيها (البطريق وعثمان، 2019).

ثالثاً: التخطيط الضـريبي المسـموح به/ المرخص: العمل على وضـع الخطط التي يسـمح بوضـعها بنود القانون الضــريبي، والاســتفادة من الحوافز التي يتم توفيرها للأغراض المتعلق بالضــرائب، والخصــومات المختلفة، والتخطيط للاستفادة من الامتيازات الضـريبية المتنوعة، كما يستهدف هذا التخطيط من استغلال أي ثغرات وردت بالقانون الضريبي من خلال التزوير بالدفاتر المحاسبية (عبد اللطيف، 2015).

رابعاً: التخطيط الضريبي الهادف: العمل على وضع خطط هادفة لتحقيق عدة أهداف وأغراض تسعى إليها الشـركات لتعظيم موقفها، والاسـتفادة من أقصــى قدر ممكن من المنافع الاسـتثمارية، والفرص التي تتعلق

بتوسيع أعمالها وزيادة قيمتها الاقتصادية ومنافستها للشركات الأخرى، من خلال الاختيار الصحيح للاستثمار (حامد وآخرين، 2023).

ويرى الباحث أن التخطيط الضريبي يشمل إضافة للأنواع السابقة التخطيط الليبرالي والذي يتوافق ما ورد في بنود القانون بحيث يشكل وجود فارق من الناحية القانونية بين التخطيط الضريبي والسلوكيات التي تعارض القانون مثل التهرب الضريبي، وهناك التخطيط الضريبي المقصود القائم على توفر الثغرات الواردة ضمن مواد القانون الهادف إلى خفض قيمة الضرائب.

تعريف الأداء المالي

الأداء المالي في مفهومه الضيق يعبر عن أداء الشركات مالياً، لأنه يهتم باستخدام المؤشرات مالية التي تهدف إلى قياس معدلات انجاز أهداف الشركات، ويعبر عن أدائها المالي، باعتباره من الأسس الداعمة لأنشطة الشركات المختلفة، وقد يسهم تحسين هذا الأداء من خلال توفير جميع الموارد المالية التي ترتبط بأعمال الشركة، والتي تعتمد على تزويد الشركات بكافة أنواع المعلومات اللازمة لخدمة أهداف الاستثمار، وتوسيع الأعمال، والعمل على تلبية احتياجات جميع المستثمرين، وأصحاب المصالح وتساهم في تحقيق أهدافهم المالية (ممدوح والجبوري، 2023).

ويعبر الأداء المالي عن القدرة العالية للشركة على تحقيق أهدافها، من خلال زيادة قدرتها على تحقيق أهدافها المالية، والتي تعد أهم ركائز دعم أنشطتها المتنوعة، التي تمارسها وتحقق من خلالها أهدافها، ويمكن التعبير عن الأداء المالي، بصورة مؤشرات مالية متنوعة، مثل مؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة وغيرها، وقد يتم ربط الأداء المالي للشركات، بالعائدات المالية، ويتم تلخيصها بشكل يعرض العائدات المختلفة بشكل تفصيلي، وبالتالي عرض حجم الإيرادات والمصروفات، وعرض الربح أو الخسارة (المغربي، 2019).

فالأداء المالي يشـمل ما تقوم الشـركة بتحقيقه من خلال المؤشـرات المالية التي تعكس العوائد المالية التي يتم تلخيصـها على شكل سـجل محاسبي، ومن خلال قياس جميع العمليات التي ترتبط بالعمل المحاسبي، وتحديد جميع السـياسـات المحاسـبية وكافة أنواع الإجراءات المالية، بالإطار والهيكل المالي لعمل الشـركة، ضـــمن فترة زمنية يتم تحديدها، وبالتالي يتم مقارنة نتائجها بنتائج شـــركات أخرى تعمل في نفس مجال النشاط (ممدوح والجبوري، 2023).

ويقصد بتعريف الأداء المالي باعتباره يشمل جميع المخرجات المتعلقة بالقيم المالية، وكافة مستويات تحقق الأهداف التي تســعى الشــركة إليها، فهو يعكس تحقق العديد من الأهداف، والوســائل التي يجب توفيرها لتحقيق هذه الأهداف المتنوعة، أي أنه مفهوم يربط الأنشــطة المالية للشــركات بمختلف أنواع أنشــطتها، وطبيعة المجال الذي تعمل فيه، كما يربط الأهداف التي يمكن الوصـول إليها من خلال أنشـطة الشـركة، وتنوعها، فالأداء المالي يعد ذو قيمة، تؤثر في نتائج عمل الموارد المتنوعة في الشركات سواء كانت موارد مادية أو موارد مالية، للوصول إلى تحقيق الإشباع لرغبات أطراف العلاقة المختلفة (العمراوي، 2023).

ويشـمل الأداء المالي كافة الإجراءات التي تعمل على اسـتخدام مؤشـرات مالية متنوعة، لقياس مدى قدرة الشركات على انجاز أهدافها وضبط أعمالها المالية، ويعبر عنه من خلال طبيعة أداء عمل الشركات لأنه يعد الأساس الداعم لتنفيذ أعمال الشركة بكافة أشكالها (التميمي، ومطوق، 2023).

ومما سـبق تناوله فإن الأداء المالي يعبر عن مقياس كمي يعكس مدى جودة اسـتخدام البنوك لكافة أنواع أصـــولها التجارية والاســـتثمارية والمســـاهمة في توليد الإيرادات والعوائد المالية، مما يعكس درجة تحقق الأهداف الخاصـــة بتلك البنوك من النواحي المالية، باعتباره أحد الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر المالية في تلك البنوك.

أهداف ضبط الأداء المالي

إن ضبط الأداء المالي يحقق العديد من الأهداف، ومنها (ممدوح والجبوري، 2023):

1. تحديد وبيان مواطن الضـــعف المرافقة لقيام الشـــركة بأنشـــطتها، والعمل على إجراء تحليل متكامل لمؤشراتها المالية، وبيان أسباب ضعف الأداء المالي، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها.
2. تحديد مسؤولية مختلف أقسام الشركة عن أسباب وجود الضعف من خلال قياس أداء وانتاجية كل قسم يرتبط بأعمال الإنتاج في الشركات.
3. الوقوف على مستوى انجاز الشركات لأنشطتها، ومقارنة نتائجها مع الأهداف التي يتم وضعها في خطة عمل الشركة.
4. الوقوف على مدى كفاءة استخدام جميع الموارد المادية وكافة الموارد البشرية المتاحة بطريقة رشيدة تساهم في تحقيق العوائد المرتفعة، وأقل التكاليف (سجيني، 2022).
5. تحسين وضبط الأداء المالي يرفع من مستوى الشركات وقيمتها على مستوى الاقتصاد في المجتمع المحلي، بالاعتماد على النتائج المتعلقة بأداء كل أنشطتها من خلال إجراء التقييم لها.

ومما سبق فإن من أهداف ضبط الأداء المالي تتمثل في خفض التكلفة الكلية للتشغيل، وتحقيق وفورات مالية، واقتصادية في شكل تشغيل الموارد المتاحة، وضبط أوقاتها، من خلال مقارنة البنوك المماثلة على نحو إجمالي، ومن ثم تحديد الفرص الخاصة بالاستثمار الأفضل.

أهمية ضبط الأداء المالي

يهدف ضـــبط الأداء المالي إلى إجراء عمليات تقييم لأداء الشـــركات والعمل على تقويمها من عدة زوايا مختلفة، وعرض كافة المؤشـــرات المالية على جميع المســـتفيدين من اســـتخدام المعلومات المحاســـبية،

والمســـاهمة في عملية ترشـــيد القرارات المالية التي يتم اتخاذها من قبل ذوي المصـــالح، وبالتالي يمكن تلخيص أهمية ضبط الأداء المالي كالتالي:

1. يعد الأداء المالي مقياســاً لمســتويات نجاح الشــركات في عملها، وتقييم أدائها، ومن ثم تحديد كافة جوانب القوة وإبراز مواقف الضعف المرتبط في الأداء، والعمل على تقويمها (المغربي، 2019).
2. يوفر الأداء المالي معلومات متنوعة بأشـكالها المحاسـبية أو المالية، التي تسـهم في ضـبط عمليات التخطيط وتحقيق الرقابة لدى الشـــركات، وتســـهم في زيادة فاعلية اتخاذ القرارات بنوعيها الإدارية والمالية المتصفة بالرشادة (العمراوي، 2023).
3. يساهم الأداء المالي في رقابة مؤشرات السيولة، وعمليات إعداد الموازنات السنوية للشركات (سجيني، 2022).
4. يزود الأداء المالي الشـــركات بعدة فرص اســـتثمارية، ليســـاهم في رفع العوائد والعمل على خفض التكاليف (سالم، 2022).
5. يســـاعد الأداء المالي في فهم طبيعة العلاقات في الشـــركات بين البيانات المالية من خلال الاعتماد على إجراء التحليل المالي لتحديد مؤشرات الأداء المالي (القحطاني والشهري، 2023).
6. يســاعد في توفير التنافس المرتفع بين كافة الوظائف ضــمن الإدارات المختلفة على مســتوى الشــركة (ممدوح والجبوري، 2023).
7. يساعد الأداء المالي في اكتشاف الانحرافات عن الخطة الموضوعة في أداء الشركات، ومعرفة أسباب هذه الانحرافات، وصولاً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تسهم في منع تكرارها (الموسوي، وكاظم، 2018).

ويرى الباحث أن أهمية الاداء المالي تبرز باعتبارها من ضـروريات البنوك لضـبط أدائها، لأنه يسـاعد في قياسـه في الوقت المناسـب، كما يسـاعد على التنبؤ في اسـتمرار تفوق البنوك والحفاظ على مسـتقبل أدائها الفعال، وتقييم مستويات الأداء المالي لها بشكل مستمر لضمان تحقيق الأهداف.

مؤشرات الأداء المالي

إن التقييم الجيد للأداء المالي، لا يمكن حدوثه إلا في حال تمكن المدراء مـن تحديد واختيـار جميع أنواع المؤشـرات وتحديد طبيعة المعـايير الجيدة القائم على اتباع أسـلوب علمي دقيق، يعتمد على مركز المسـؤولية، أو القسـم الإداري المراد تقييم أدائه، وقد تم وضـع العديد من الأسـاليب العلمية التي تقوم على تحديد جميع أنواع المؤشرات المالية، التي تعكس مستويات الأداء المالي الفعلي لتلك الشركات، من خلال إتباع ثلاث مراحل أساسية (خفيضة، 2023):

1. المرحلة الأولى: العمل على تحديد الأهداف الرئيسة، والمهام العملية الأساسية.
2. المرحلة الثانية: تحديد عوامل نجاح بلـوغ الشركة للأهداف التي يتم وضعها، في مراحل التخطيط من قبل الإدارات المختلفة باعتبارها الوسائل الفعالة لإنجاز الأهداف.
3. المرحلة الثالثة: ترتبط بالبحث عن جميع المؤشـرات المالية القائمة على اسـس ضـبط عوامل النجاح للأداء المالي.

ومن مؤشرات الأداء المالي

أولاً: نسب الربحية: يعكس هذا النوع من النسب مستويات الأداء الكلي للبنوك، من خلال قياس قدرتها على المسـاهمة في توليد الارباح من خلال عملياتها، فكلما كانت هذه النسـب مرتفعة، كان ذلك أفضـل للبنوك (حادي وبرودي، 2023).

ثانياً: نسب السيولة: التي تسهم في قياس قدرة البنوك على الوفاء بكافة أنواع الالتزامات من النوع قصيرة الأجل في فترة استحقاقها (القحطاني والشهري، 2023).

ثالثاً: نسب النشاط: التي تسهم في قياس الكفاءة التي تعمل من خلالها البنوك على استغلال الموارد المتوفرة، حيث تشمل إجراء مقارنات بين جميع مستويات الاستثمار، ومكونات الموجودات بما يحقق نوع من التوازن بين كافة أنواع الأصول والمبيعات والايرادات المتحققة حيث تكشف عن مواطن الضعف في استعمال الموارد المتوفرة (سالم، 2022).

رابعاً: نسب السوق: تفيد هذه النسب حملة الاسهم للتعرف على تأثير أداء البنوك على مستويات الدخل التي تنتج من خلال استثماراتهم في الأسهم ومستويات العوائد المتحققة من خلال أنشطتهم الاستثمارية (التميمي ومطوق، 2023).

خامساً: نسب المديونية: تقيس مستويات اعتماد البنوك على الاقتراض كي تحقق الهدف من تمويل كافة أنواع استثماراتها مقارنة بطرق بالتمويل التي تحصل عليه من خلال الرجوع إلى المساهمين، ويطلق عليها الرفع التمويلي، لأنه يسهم في قياس استخدام الديون في هيكل تمويل البنوك (الموسوي، وكاظم، 2018).

ويرى الباحث أن أنواع المؤشرات المالية متنوعة ومن ضمنها أيضاً المؤشرات المستخدمة في التعبير عن حقيقة الأداء المالي للبنوك ومنها التقليدي الذي يعبر عنه من خلال استعمال المؤشرات المحاسبية والمالية، ومنها الحديث الذي يعبر عنه المؤشرات الخاصة التي ترتبط بعمليات خلق القيمة.

مقومات الأداء المالي الجيد

يقصد بمقومات الأداء المالي الجيد، توفر مجموعة من الخصائص والمتطلبات للوصول إلى حكم عالي الجودة على مدى توفر جودة مرتفعة وكفاءة عالية ترتبط بالأداء المالي، ومنها:

أولاً: الإدارة الإستراتيجية: الإجراءات والأسلوب الذي تتبعه الإدارة العليا، عند قيامها ببناء العديد من أنواع الاستراتيجيات الخاصة بطبيعة عملها، وبناء عليها يتم تحديد كافة التوجهات التي تكون ضمن الأجل الطويل، وصولاً على تحقيق الأداء المالي الجيد الذي يعتمد على التصميم الدقيق لتنفيذ كافة مهام العمل وبشكل ملائم ودقيق، مع ضمان تقييم تطبيق الاستراتيجيات التي يتم وضعها بشكل مستمر (طالب والمشهداني، 2011).

ثانياً: الشفافية: تعبر عن حق كل مهتم في الاطلاع والوصول الى جميع مكونات المعلومات المالية، المرتبطة بطبيعة مستقبل أداء الشركة، وتحديد مستويات وآليات القيام باتخاذ القرارات المتعلقة بطبيعة عمل الشركة واستثماراتها وكيفية تنفيذ أنشطتها المتكاملة، وهو يعبر عن توفر المعايير الأخلاقية، الذي يولد الثقة، ومن خلاله يتم الوقوف على أوجه ومظاهر الفساد المالي والإداري (ممدوح والجبوري، 2023).

ثالثاً: إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: إن مبدأ المسائلة من المبادئ الضرورية التي يجب اتباعها من قبل الإدارات العليا بشكل فعلي، باعتباره مبدأ مكمل من مبادئ تقييم الأداء المالي الفعال: فالموظف الذي يتم منحه مسئوليات وصلاحيات لأداء وظيفته، فهو مسئول عن أداء تلك الوظيفة بتفصيلاتها دون تقصير، ووفق الخطط الموضوعة لها، وإن استخدام المساءلة كآلية من آليات تقويم الأداء المالي والإداري الفعال، يكون التركيز ضمنها على جميع مستويات الأداء المتحقق، وقياس فعالية نظام المساءلة المتبع في ظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة (المغربي، 2019).

رابعاً: تطوير النظم المحاسبية: من خلال توفر نظام محاسبي بشكله الدقيق، باعتباره نظاماً متطوراً، يساعد في توفير كافة المعلومات المحاسبية اللازمة، والتي تشكل إحدى مرتكزات تحقيق الرقابة المالية المتعلقة بالأداء، كما يسهم في تحديد مستوى الالتزام بجميع القواعد القانونية المنظمة لكافة أشكال عملها، والمطبقة على أرض الواقع (سجيني، 2022).

ويرى الباحث أن مقومات الأداء المالي متعددة وتشــمل أوجه عدة ومنها ســهولة عمليات إجراءات التدقيق وتحقيق الرقابة التي يتم ممارستها من قبل الإدارات المختصــة، في البنوك وعلى أدائها المالي، ومن خلال الاعتماد على إعداد الموازنات الخاصــة بها، لتزويد متخذي القرار بالمعلومات اللازمة لاتخاذ كافة القرارات المرتبطة بكفاءة استخدام جميع الموارد سواء المادية منها والبشرية التي تعمل على تحقيق كافة الأهداف.

دور التخطيط الضريبي في ضبط الأداء المالي

يستخدم التخطيط الضريبي باعتباره أحد أشكال الأدوات المالية، المتسلسلة ضمن عدة إجراءات، التي يسير بها دافع الضــريبة، وتســاعده على الاســتفادة من الثغرات الواردة ضــمن النصــوص التي يحتويها القانون الضريبي، للوصول إلى خفض الالتزامات الضريبية عليه، فإتباع المكلف لإجراءات وسياسات تتعلق باتباع سبل التخطيط الضـريبي، تجنبه قيمة الضـريبة التي استحقت عليه، حيث يعتبر اتباع التخطيط الضـريبي باعتباره أحد الأدوات التي تؤثر على الاداء المالي للشــركات، ويمتد أثرها بأنها تحدد مســتقبل اســتمرار الشركات في عملها، نظراً لأن التخطيط بنوعه الجيد يحقق الفائدة للشركة، من خلال تعويضـها المالي من خلال التغطية التمويلية، فهي تســهم في تعظيم ثروة المســتثمرين والمالكين، نتيجة انها تعمل على تحقيق الوفورات الضــــريبية، يعمل على زيادة التوزيعات للســــهم، وقد يعمل على زيادة حقوق الملكية (أحمد، 2015).

ويعتبر هذا التخطيط من الأدوات التي تتبعها الإدارة الناجحة والفعالة في كافة الشــــركات، كي تحقق لاســتفادة من كافة المزايا القانونية، حتى تصــل إلى تجنب وتخفيض جميع المبالغ الضــريبية المســتحقة عليها، والتي تساعدها في إتباع سياسة استثمارية، تستفيد منها في خفض مستويات الالتزام الضريبي، أو حتى تجنب الضــريبة بأكملها، كما أنه يعد محاولة من دافع الضــريبة للعمل على تخفيض قيمة الضــريبة التي تستحق عليه، نتيجة قيامه نشاطه، مستفيداً من توفر الثغرات المتعلقة بالقانون، ومن خلال الاستفادة

من امتيازات التعليمات والأنظمة الفرعية التي تتعلق بتطبيق ما ورد ضمن القانون الضريبي (بلوم وآخرين، 2020).

ويعد التخطيط الضريبي أحد الأدوات بنوعها المالي المستخدمة في خفض قيمة الضريبة التي تستحق على دافعها، دون أن يكون هناك مخالفة لقواعد القانون الضـــريبي، ومن خلال الاســـتفادة من توفر كافة أنواع الحوافز الضريبية الواردة ضمن بنود القانون الضريبي، ولتحقيق أقصى استفادة منه في تعزيز الأداء المالي للشـركات، بالإضـافة إلى تخفيض العبء الضـريبي، وذلك يتطلب من الادارة المالية أن تعمل على قراءة وفهم واستيعاب لجميع بنود القوانين الضريبية المطبقة (محمد، 2018).

ويرى الباحث أن أسـاليب التخطيط الضـريبي تعد سـياسـة يتم اتباعها بشـكل مسـتمر لكونها تأخذ بعين الاعتبار كل القرارات الإدارية المرتبطة بتحقق الضـريبة واسـتراتيجية تقليل العبء الضـريبي، وهي لا تعني بالضـــرورة عدم دفع الضـــريبة بصـــورة مباشـــرة، فقد تكون عملية التخطيط مرتبطة بالقيام بتخفيض قيمة الضـــريبة الحقيقية وذلك من خلال التأخر في دفعها، والاســـتفادة من القيمة الزمنية للنقود باتباع تقســـيط الضريبة المستحقة أو تأجيل سدادها للاستفادة من تغطية بعض المصروفات ما أمكن.

1.3 الدراسات السابقة

يوجد عدة دراسات سابقة عربية وأجنبية تناولت موضوع الدراسة وهو كما يلي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي قصير الأجل

هدفت **دراسـة (سـمرة، وآخرين، 2022)** والتي كانت بعنوان "قياس أثر التخطيط الضـريبي على اسـتمرارية الشـركة في ضـوء عدم تماثل المعلومات: دراسـة تطبيقية" لتوضـيح طبيعة العلاقة بين التخطيط الضـريبي بأنواعه سواء طويل الأجل أو قصير الأجل واستمرارية الشركات، في ظل ما ينتج عن ممارسات التخطيط الضـريبي التي تسـبب عدم التماثل في توفير المعلومات المتبادلة بين الإدارة من جهة ومسـتخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، وتم الاعتماد على تطبيق المنهج الوصـــفي الارتباطي، ومن خلال التحليل الكمي

لبيانات القوائم المالية لجميع الشـركات المدرجة ببورصـة القاهرة في الفترة الزمنية من عام 2014 الى عام 2019، وباسـتخدام عينة مكونة من 137 شـركة والتي سـجلت 658 مشـاهدة، واسـتخدم برنامج (SPSS) الاحصـائي لتحليل معلومات الدراسـة. ومن أهم نتائج الدراسـة يوجد دور إيجابي للنوع التخطيط الضـريبي قصير الأجل في زيادة فرص استمرارية الشركات، كما أن زيادة ممارسات التخطيط الضريبي طويل الأجل تؤدي الى زيادة مسـتوى عدم تماثل المعلومات والذي أدى بدوره الى تخفيض فرص الاسـتمرارية، ووجود تأثير عكسـي (سـلبي) لعدم تماثل المعلومات على الاسـتمرارية والذي دل على انخفاض التأثير الايجابي للتخطيط الضـريبي قصـير الأجل وطويل الأجل على فرص الاسـتمرارية عند توسـيط متغير عدم تماثل المعلومات، ومن أهم توصـيات الدراسـة الاهتمام بوضـع خطة شـاملة للتخطيط الضـريبي؛ بحيث تتضـمن جميع العمليات التي تقوم بها الشركة لكي تتمكن من خفض العبء الضريبي.

كما تناولت **دراسـة (سـليمان والجوهري، 2022)** التي كانت بعنوان " القدرة الإدارية وانعكاسـاتها على العلاقة بين التخطيط الضـريبي والأداء المالي المسـتقبلي للمنشـأة: دراسـة تطبيقية" بيان مسـتويات القدرة الإدارية وانعكاساتها على أسلوب التخطيط الضريبي من النوع قصير الأجل وعلاقتها بالأداء المالي المرتبط بمستقبل الشركة، نظراً لتأثيرها على القرارات الاستراتيجية للمنشأة، إضـافة إلى اختبار الأثر المُعدِّل للقدرة الإدارية على التخطيط الضـريبي قصـير الأجل والأداء المالي في المسـتقبل لتلك الشـركات، واعتمد المنهج الوصـفي والمنهج الارتباطي، وشملت العينة الشركات التي تم إدراجها بالبورصـة المصـرية التي بلغ عددها (80) شـركة للسـنوات (2016 – 2020)، واسـتخدم برنامج (SPSS) الاحصـائي لتحليل النتائج المتعلقة بتلك الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى انه توجد علاقة إيجابية بين ممارسات التخطيط الضريبي قصير الأجل والأداء المالي المستقبلي للشركات مُقاساً بكل من معدل العائد على الأصـول ونسبةTobin's Q ، ووجود علاقة ارتباطية موجبة بين القدرة الإدارية والأداء المالي المستقبلي للمنشأة مُقاساً بكل من معدل العائد على الأصول ونسبةTobin's Q ، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابي مرتبطة بين القدرة الإدارية وبين التخطيط الضـريبي ومعدلات الأداء المالي المتعلق بمستقبل للشركات، ومن أهم توصـيات الدراسـة ضـرورة

الاعتماد على التخطيط الضـريبي بنوعيه قصـير الأجل والتخطيط طويل الأجل للمسـاهمة في تطوير أداء الشركات المالي وتعظيم قيم الشركات.

بينما هدفت **دراســـة (أحمد والعامري، 2019)** التي كانت بعنوان " التخطيط الضـــريبي وأثره على الوعاء الضــريبي بحث تطبيقي في عينة من الشــركات المســاهمة العراقية" لمعرفة معلومات التخطيط الضــريبي قصير الأجل وانعكاس أثره على مقادير الوعاء الضريبي في الشركات المساهمة في العراق، ومعرفة أهمية اتباع الســياســة الضــريبية التي تمثل احدى الأدوات التي تعمل على تحقيق جميع أنواع الأهداف ســواء الاقتصادية منها والمالية والأهداف الاجتماعية والعمل على تحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق الأداء المالي الكفؤ، لذا استخدم المنهج الوصفي، ومن ثم تطوير أداة الدراسة من خلال عمل استبيان، وشملت الاستبانة (30) فقرة، وكان مجتمع الدراســة مكوناً من (452) موظفاً في الشــركات المســاهمة في العراق، حيث بلغ حجم العينة (180) موظفاً، وتــم اســتخدام البرنــامج الإحصائي(spss) لمعالجتها، وأسفر البحث الى عدد من الاســتنتاجات أهمها أن هذه الشــركات تســتفيد من تحقيق الوفورات الضــريبية لغرض زيادة أرباحها وتحسين اداء العاملين وزيادة الانتاج والتوسع بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وبالنتيجة العمل على زيادة مقادير الوعاء الضـريبي بناء على التخطيط الضـريبي قصـير الأجل، ومن أهم التوصـيات حث الشـركات المساهمة في العراق على استثمار جميع الأموال الفائضة عن حاجتها في مجالات اقتصادية مختلفة.

ثانياً: الدراسات التي تتعلق بالتخطيط الضريبي طويل الأجل

هدفت **دراســة (إبراهيم وأحمد، 2019)** التي كانت بعنوان " أثر حوكمة الشــركات في التخطيط الضــريبي دراسة تطبيقية" لتوفير تحليلات لأثر حوكمة الشركات على أعمال التخطيط الضريبي طويل الأجل ومناقشة هذه التحليلات، وقد اســتخدم المنهج التجريبي وقد تم إجراءها في عينة من الشــركات المســاهمة ضــمن القطاع الصــناعي والمدرجة في بورصــة العراق للمدة من 2008– 2012، كما اســتخدم لقياس حوكمة الشـركات من خلال نموذج جونز المعدل (1995) لقياس مدى ممارسـة شـركات العينة للحوكمة، في حين

استخدم لقياس التخطيط الضريبي طويل الأجل النموذج المستخدم في مناقشات الإصلاح الضريبي والمعتمد في الدراسات والبحوث الضريبية، وذلك بالاعتماد على تحليل القوائم المالية لهذه الشركات للتوصل إلى توفير قياس لمتغيرات هذه الدراسة. وبينت النتائج عدم توفر أثر لحوكمة الشركات على أعمال التخطيط الضريبي طويل الأجل، وخلص الى استنتاجات كان أهمها: أن التقاطع الذي يمكن أن تحدثه طبيعة حوكمة الشركات المرتبطة في القواعد الضريبية لا يعود إلى توفر قصور في تطبيق نظم الحوكمة، وإنما يعود إلى أن قواعد الضريبة قائمة على تحقيق فرضية هامة تتعلق بالمصلحة العامة وقائمة على توفر مبادئ وقواعد تطبيق حوكمة الشركات المرتبطة بتحقيق مصلحة المساهمين، لذا برزت مشكلة عدم التوافق فيما بينهما لاختلاف وتعارض المصالح، كما توصلت الدراسة إلى أن هذه الشركات تقوم بممارسة أعمال التخطيط الضريبي طويل الأجل حسب النتائج التي أوردها التحليل الخاص بالقوائم المالية لهذه الشركات.

كما هدفت **دراسة (ODETTE, 2015)** التي كانت بعنوان " Effects of Advice on Effectiveness and Efficiency of Tax planning Tasks." للعمل على تأثير تقديم المشورة الإشرافية على طبيعة الأداء الوظيفي من خلال قياس كفاءة وفاعلية الأداء للقائمين على مهام التخطيط الضريبي المسموح به، لذا استخدم المنهج التحليلي، واعتمد على أداة الاستبانة، وشملت العينة (54) مختصاً في مجال التخطيط الضريبي في الشركات المحاسبية وشركات التدقيق في كندا، ومن أهم النتائج تتوفر فاعلية منخفضة للمهام الأقل صعوبة في التخطيط الخاص بأغراض الضرائب، ووجود تحسن على مستوى محدود للقيام بالمهام الأكثر صعوبة، ومن أهم التوصيات على الشركات أن تراعي كافة الأبعاد عند إجراء التخطيط الضريبي وخاصة المكاسب المحدودة التي تؤدي إلى تحقيق الكفاية والتي ترافق الانخفاض على مستوى الفاعلية في القيام بالمهام التي تعد أقل صعوبة.

بينما هدفت دراسة (العامري، 2018) التي كانت بعنوان " التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية" لشرح وبيان مفهوم التخطيط الضريبي ومساهمته في توفير رسم لطبيعة سياسات التوسع التي يقوم عليها الاستثمار وانعكاسه على الأداء المالي، وقد ركزت

الدراســة على التخطيط طويل الأجل، وقد اعتمد على المنهج الوصــفي، ومن ثم تطوير أداة الدراســة من خلال عمل اســتبيان، شــمل (30) فقرة، وتضــمن مجتمع الدراســة (452) موظفاً يعملون في الشــركات المساهمة في العراق، حيث بلغ حجم العينة (200) عاملاً، واستخدم البرنامج الإحصائي(spss) لمعالجتها، ومن أهم النتائج التي تم الوصــول إليها أن الوفورات الضــريبية التي تحققها هذه الشــركات من خلال اتباع التخطيط الضـريبي طويل الأجل تستغلها للمساهمة في جذب الاستثمار لتحقيق الاستخدام بشكل أفضل لها، ومن أهم التوصيات إبداء الاهتمام بشكل كبير من قبل هذه الشركات بعملية التخطيط الضريبي طويل الأجل لكي تصــل إلى خفض مســتوى الالتزامات الضــريبية بموازاة الالتزام بالقوانين، والعمل على تحقيق الأرباح وكسب الوفورات النقدية المرتفعة واستغلالها في كافة مجالات التوسع بأنشطتها وضمان استمرار العمل والمنافسة من أجل البقاء.

وقد هدفت **الدراسة (جلابة وابن عمارة، 2018)** التي كانت بعنوان "التخطيط الضـريبي في ضـوء المعيار المحاسـبي الدولي رقم (12)" للوقوف على إمكانية اسـتخدام معاملات الأداء المالي كوسـيلة لتحقيق بعض إسـتراتيجيات وأعمال التخطيط الضـريبي وخاصـة التخطيط الضـريبي طويل الأجل، وبناء على ذلك اعتمد على المنهج الوصـفي، ومن ثم تطوير أداة الدراسـة من خلال عمل اسـتبيان، وشـملت الاسـتبانة من (45) فقرة، تحدد مجتمع الدراسـة ب (320) موظفاً في الشـركات المسـاهمة العاملة في الجزائر، حيث بلغ حجم العينة (160) عاملاً، واعتمد على البرنـــامج الإحصـائي(spss) لمعالجتها، وتوصـلت الدراسـة لكثير من النتائج ومن أبرزها إن تطبيق المعيار المحاســبي الدولي رقم (12) كإطار للتحاســب الضــريبي له تأثري مباشــر على القوائم المالية، كونه يتطلب الاعتراف بآثار الضــريبية لجميع المعاملات، نتيجة لذلك تظهر بعض الفروقات المؤقتة التي يترتب عنها معاملات ضــريبية مؤجلة، كما أن المعاملات الضــريبية المؤجلة بموجب هذا المعيار من شأنها توفير فرص تحويل الدخل من فترة زمنية إلى أخرى، وبالتالي إمكانية تجسيد بعض إستراتيجيات التخطيط الضريبي طويل الأجل، ومن أهم التوصيات ضرورة تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) من قبل المؤسسات والذي يوفر لها فرصة لتجسيد أحد أهم أنواع التخطيط الضريبي وهو

نقل الدخل من فترة زمنية إلى أخرى، من خلال اســـتغلال أحكام هذا المعيار وتأجيل الاعتراف بالإيرادات إلى غاية الخضـوع إلى معدلات ضـريبية ملائمة إضـافة إلى الاستفادة من القيمة الزمنية للنقود خاصـة في حالات التضخم.

ثالثاً: الدراسات التي تتعلق بالتخطيط الضريبي المرخص المسموح به

هدفت دراسة (الزوبعي وجبر، 2020) التي كانت بعنوان "تأثير الإفصـاح الاختياري للشركات في التخطيط الضــريبي: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضــرائب" إلى قياس أثر الإفصــاح الاختياري وانعكاســه على عمليات التخطيط الضــريبي في شــركات عينة البحث وللمدة من 2011 ولغاية 2015، وتم الاعتماد على المنهج الوصــفي والارتباطي الكمي، وكان مجتمع الدراســة هو الهيئة العامة للضــرائب، وعينة الدراســة قد بلغت 6 شـركات ضـمن القطاع الخاص في المجال المالي المصـرفي والتأمين والصـناعي، وأعتمد البحث على أنموذج خاص لقياس الإفصـاح الاختياري في حين استخدم أنموذج خاص لقياس التخطيط الضـريبي المسـموح به بالاعتماد على معدل الضـريبة الفعال، وأسـفرت نتائج البحث عن انعدام وجود أثر للإفصــاح الاختياري في أعمال التخطيط الضــريبي المســموح به، وقبول الفرضــية بعدم وجود العلاقة بين المتغيرين، وتوصـل البحث إلى أن توفر الإفصـاح الاختياري كان بمسـتوى منخفض في تلك الشـركات، كما أنها تقوم بإجراء التخطيط الضـريبي من النوع المسموح به بنسـب متفاوتة من سـنة إلى أخرى بنسـبة اكبر في القطاع الصناعي وقطاع التأمين.

بينما هدفت **دراسة (ثابت، 2017)** التي كانت بعنوان " أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصـة فلسطين للأوراق المالية" لبيان أثر التخطيط الضـريبي على قيم الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصـة فلسطين، والتركيز على التخطيط الضـريبي المرخص المسموح به على الأداء المالي وفقاً للمؤشرات المالية (نسبة السيولة، ونسب النشاط، ونسب الربحية، ونسب المديونية، ونســب الســوق)، وتم الاعتماد على المنهج الوصــفي والمنهج التحليلي، من خلال الاســتبانة،

وشمل مجتمع الدراسة الشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين، بالإضافة إلى دراسة مكونات القوائم المالية لهذه الشركات، وبعد توزيع الاستبانة تم الحصول على استجابة (41) شركة، وتكون مجتمع الدراسة من (48) شركة، وتـــم اســـتخدام البرنـــامج الإحصائي(spss) لمعالجتها، ومن أبرز أهم النتائج التي تم الوصـول إليها: أن هذه الشـركات تمارس التخطيط الضـريبي المرخص به بناء على ما ورد ضـمن قانون ضـريبة الدخل رقم (8) لسـنة (2011)، إضـافة إلى ما تضـمنه قانون تشـجيع الاسـتثمار من مزايا أخرى، إضـافة إلى وجود تأثيراً على كل من مقاييس الأداء المالي باستثناء نسب المديونية، ومن أبرز التوصـيات العمل على زيادة مســتوى اهتمام تلك الشــركات بتفعيل دور الأقســام التي أســندت لها أعمال التخطيط الضــريبي لتحقق الاســتفادة من المزايا القانونية وما تضــمنته الحوافز الضــريبية، وبالاعتماد على رســم سياسات مالية وسياسات مرتبطة بالتطبيقات المحاسبية طويلة أو قصيرة الأجل والتي تقوم بوضعها لجان منبثقة عن الإدارة والمختصين بأعمال التخطيط الضريبي لتحقيق أكبر وفر ضريبي.

وقد هدفت **دراسة (Ogundajo, & Onakoya, 2016)** التي كانت بعنوان " Tax Planning And Financial Performance of Nigerian Manufacturing Companies" للعمل على قياس تأثير أسـاليب التخطيط الضـريبي بكافة أنواعه وأهمها التخطيط الضـريبي المسـموح به للشـركات على مسـتويات الأداء المالي، واعتمد على المنهج التحليلي، بالتطبيق على شركات القطاع الصناعي المدرجة في البورصة النيجيرية، وتألفت العينة من (10) شركات تم اختيارها من بين (28) شركة مدرجة في البورصـة النيجيرية ضمن القطاع الاستهلاكي، ومن أبرز نتائجها أن مزايا أعمال التخطيط الضريبي المسموح به توفر الحوافز التي تم اتباعها والواردة ضــمن قانون الضــرائب، من خلال الاســتفادة من ثغراتها، كما تبين أن الشــركات النيجيرية بغالبيتها لا تسـتفيد من جميع الخدمات التي يقدمها مسـتشـاري الضـرائب التي تحقق الفائدة من خلال تحقيق المزايا الضـريبية وتسـهم في تحقيق النجاح لأعمال التخطيط الضـريبي، ومن أبز التوصـيات ضــرورة ممارســة التخطيط الضــريبي بنوعه المســموح به باعتباره جزءاً من أعمال التخطيط المالي المرتبط باستراتيجية عمل الشركات.

رابعاً: الدراسات السابقة المتعلقة بالتخطيط الضريبي لأهداف محددة

هدفت دراسة (زرافة، 2020) التي كانت بعنوان " أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة دراسة مقطعية زمنية على عينة من الشـركات بولاية أم البواقي" لتوضـيح مفهوم التخطيط الضـريبي وأهميته وخاصـة التخطيط الضـريبي لتحقيق أهداف محددة، وأهمها رفع مسـتويات قيمة الشـركة، وذلك كان خلال دراسـة مقطعية زمنية لعينة من الشـركات بولاية أم البواقي في الفترة الممتدة بين 2015–2018، واعتمد على التحليل السـاكن باسـتخدام بيانات مقطعية من خلال الاختيار بين النماذج الثلاث (نموذج الانحدار التجميعي، واسـتخدام نموذج التأثيرات الثابتة، واسـتخدام نموذج التأثيرات العشـوائية). ومن أبرز النتائج لا يوجد أي أثر للتخطيط الضـريبي لأهداف محددة على قيمة ونمو الشـركات، أو بحيث أنها لا تمارس التخطيط الضـريبي، كما أن نموذج الآثار الثابتة كان أفضـل من استخدام نموذج الانحدار التجميعي وذلك حسـب اختبار فيشـر، أما حسـب اختبار هوسـمان فإن نموذج الآثار العشـوائية كان أفضـل من اسـتعمال نموذج الآثار الثابتة لأنه يبرز أثر أعمال التخطيط الضريبي على قيمة الشركة، ومن التوصيات الهامة أن على الشـركات العمل على ممارسـة كافة أنواع التخطيط الضـريبي التي من خلالها يمكن تحقيق وفورات ضريبية تمكنها من زيادة أرباحها وبالتالي رفع قيمتها.

كما هدفت **دراسـة (إبراهيم، 2016)** التي كانت بعنوان "نموذج مقترح لقياس آثر التخطيط الضـريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري: دراسة ميدانية تطبيقية" للتعرف إلى العلاقة بين التخطيط الضريبي المستخدم لتحقيق أهداف محددة، ومؤشرات الاداء المالي للشركات المتداول سهمها في البورصـة المصرية، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تم استخدام المنهج الوصفي، ومن ثم تطوير أداة الدراسة من خلال عمل اسـتبيان، وبعد التأكد من صـدق وثبات الأداة، وشـملت الاسـتبانة من (38) فقرة، وتشـكل مجتمع الدراسة من (730) موظفاً من العاملين في الشركات المتداولة في سوق المال المصـري، حيث بلغ حجم العينة (270) موظفاً، واسـتخدم البرنـامج الإحصائي(spss) لمعالجتها، ومن أهم نتائج الدراسة رفض صـحة الفروض بوجود تأثير مرتفع للتخطيط الضـريبي لأهداف محددة على تحقيق الأداء المالي لشـركات

الاستثمار المصرية، من خلال زيادة معدل النمو في توزيعات السهم، والمساهمة في زيادة قيمته السوقية، والمساهمة في ارتفاع معدلات مضاعف السهم، والعمل على زيادة عدد مرات تداولها السنوي، ومن أهم التوصيات زيادة الاهتمام الكبير من جانب الشركات باختلاف أنشطتها بالتخطيط الضريبي لكي تعمل على تحقيق أهداف محددة والتركيز على حضور كافة الدورات التدريبية التي تعقدها إدارات الضرائب وتتعلق بمواضيع التدقيق الضريبي، ورصد كافة المستجدات المتعلقة بالضريبة بناء على حرصها على حضور المؤتمرات ومتابعة كافة الندوات الضريبية ومن خلال الاشتراك بالجمعيات المهنية التي تنظم أعمال الضريبة سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي.

وقد هدفت **دراسة (الزكي، 2016)** التي كانت بعنوان "قياس أثر التخطيط الضريبي على تعظيم قيمة المنشأة: دراسة ميدانية" للوصول إلى ربط للعلاقة بين أثر التخطيط الضريبي وبين تحسين الأداء المالي للشركات من أجل تعظيم قيمة الشركات، وركزت على التخطيط الضريبي لأهداف محددة من خلال ربطها مع مؤشرات الأداء المالي وتناولت ظواهر التخطيط ما يتعلق بغموض قوانين الضرائب في مصر وثغراتها المتنوعة كما تناولت المؤشرات الحديثة للأداء المالي، وقامت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي والتحليلي، واعتمد على استبانة شملت أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، والمدققين بمكاتب التدقيق، وتشكلت العينة من (142) مبحوثاً، ومن أهم النتائج أن التخطيط الضريبي يعمل على تعظيم قيمة الشركات وتم رصد تأثير إيجابي لهذه العلاقة، ومن أهم التوصيات ضرورة الأخذ بالاستشارات الضريبية التي يتم الحصول عليها من قبل ذوي الخبرة في الشركات من مدراء، وضرورة الاهتمام بأعمال التخطيط الضريبي التي تؤدي إلى خفض كافة الالتزامات الضريبية، وتسهم في تحقيق المزيد من قيم الوفورات الضريبية التي تسهم في تحقيق المنافسة العالية وتزيد من مستويات الاستثمار وقيمتها.

بينما هدفت **دراسة (GITAU, 2015)** بعنوان " Tax planning and financial performance of small scale Enterprises in kenya " لرصد العلاقة ما بين التخطيط الضريبي لأهداف محددة والأداء للشركات صغيرة الحجم بكافة قطاعاتها في كينيا، وكذلك بيان مستويات الإنفاق المترتبة على

الأصول الرأسمالية وتأثيرها على التخطيط الضريبي لأهداف محددة، لتحقيق ضمان الكفاءة وضمان فعالية أنشطة تلك الشركات وانسجامها مع القوانين المعمول بها، ولتحقيق أهدافها، اعتمد على المنهج التحليلي، وشمل مجتمع الدراسة (149) شركة في بورصة كينيا، وكانت العينة بنسبة 30% من هذه الشركات، ومن أهم النتائج وجود تأثير ايجابي لأعمال التخطيط الضريبي على هيكل تكوين رأس المال، وعلى مستويات الاستثمار، ومن أهم التوصيات ضرورة اتجاه الشركات صغيرة الحجم كي تحقق الحصول على المشورة فيما يتعلق بأعمال التخطيط الضريبي لأهداف محددة.

كما هدفت **دراسة (Norshaipah, 2015)** التي كانت بعنوان " Tax planning, corporate governance and equity value" إلى تناول العلاقة بين التخطيط الضريبي وحوكمة الشركات وقيمتها للشركات المتداول أسهمها في البورصة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدام المنهج التحليلي، فقد تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وزعت على مجتمع الدراسة المكون من جميع الشركات المدرجة في بورصة لندن، والبالغ عددها (196) شركة خلال فترة ثلاث سنوات من 2005–2007. وتوصلت الدراسة إلى أن التخطيط الضريبي يساهم بقدر كبير في تعظيم قيمة الشركة من خلال تعزيز الأداء المالي لها، ولكن بشرط أن تكون الشركة طبقت قواعد الحوكمة لعدم تقديم معلومات ذات تباين بين المديرين والمراجعين الداخليين، كما أن التخطيط الضريبي لا يحظى بتقدير المساهمين وأن هنالك علاقة سلبية ثابتة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، وعلى ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة الاهتمام بتطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي لأهداف محددة لكي تحقق المنشأة قفزات في الأداء المالي لتعزيز سهمها في السوق.

1.4 التعقيب على الدراسات السابقة

تشابهت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في تناول مجالاتها ومتغيراتها، حيث تناولت دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي، وقد تناولت عدة مجالات تتعلق بالتخطيط الضريبي الفعال مثل التخطيط الضريبي طويل الأجل كما ورد في دراسة (أحمد والعامري، 2019)، ودراسة (العامري، 2018) التي ركزت على المجالات الفرعية للتخطيط الضريبي.

كما تشابهت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في الاعتماد على المنهج الوصفي الارتباطي وبالاعتماد على أداة الاستبانة، وعلى الأسلوب الاحصائي من خلال برنامج (SPSS) الإحصائي كما ورد في دراسة (جلابة وابن عمارة، 2018) ودراسة (ثابت، 2017).

وقد اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في تناول بعض متغيراتها حيث تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، بينما تناولت دراسة (جلابة وابن عمارة، 2018) التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، وقد تناولت دراسة (الزكي، 2016) قياس أثر التخطيط الضريبي على تعظيم قيمة المنشأة: دراسة ميدانية، وقد تناولت دراسة (ODETTE, 2015) قياس أثر تقديم المشورة الإشرافية على كفاءة وفاعلية أداء الممارسين المهام التخطيط الضريبي.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في استفادتها من الفجوة البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة والمتمثلة في أن الدراسة الحالية أجريت على قطاع البنوك العاملة في فلسطين، وقد شملت هذه الدراسة جميع متغيرات التخطيط الضريبي الخاصة بالتخطيط الضريبي طويل الأجل، وقصيرة الأجل، والتخطيط المرخص المسموح به والتخطيط الضريبي لأهداف محددة.

1.5 مصطلحات الدراسة

التخطيط الضريبي: العمليات الهادفة إلى تنظيم كافة المعاملات المالية للمكلف لكي يتمكن من تخفيض ما تحتويه الفاتورة الضـريبية، مما يؤدي إلى تعظيم مؤشـرات الربحية من خلال الاسـتفادة من البنود القانونية؛ ليستخدمها هؤلاء المكلفين لتحقيق الوفورات لتساعدهم على تحقيق المنافسة والبقاء (محمد، 2018).

التخطيط الضـريبي قصـير الأجل: التخطيط الذي يسـتخدم نهاية سـنة الدخل للاسـتفادة منه في تأجيل دفع الضـرائب التي تستحق على المكلف من خلال الاستفادة من تحقق فرق سعر العملة المستخدمة محلياً، أو تسبب تآكل في مختلف القوى الشرائية للنقود نتيجة وجود التضخم (البطريق وعثمان، 2019).

التخطيط الضــريبي طويل الأجل: التخطيط الهادف لتحقيق التخفيف في العبء الضــريبي بصــفة دائمة، ولفترة زمنية طويلة؛ كالاستثمار خلال الأسهم المعفاة، ويتم القيام به بداية السنة (عبد اللطيف، 2015).

التخطيط الضريبي المرخص المسموح به: الخطط المسموح باستخدامها لأنها غير مخالفة لأحكام القانون الضـريبي ولكن تعتبر كجوانب لم يتناولها هذا القانون مما ينتج عنه توفر الحوافز الضـريبية للتحرك ضـمن الاستثمارات المختلفة وتحقيق عوائد عالية (عفانة والقطاونة، 2018).

التخطيط الضـريبي لأهداف محددة: الخطط التي تسـتخدم للمسـاهمة في خفض الضـرائب المسـتحقة على المكلف لتحقيق أهداف معينة من خلال العمليات الاسـتثمارية التي تزيد من قدرة المكلف على تحقيق عوائد عالية في ظل خفض الضرائب (البطريق وعثمان، 2019).

الأداء المالي: مؤشـرات تؤكد على قدرة الشـركة على الوصـول إلى أهدافها في ظل تحقيق أقل تكلفة تعتمد على تحقيق مقدار مرتفع من التوازن المالي، إضـافة إلى توفير السـيولة اللازمة لها لكي تتمكن من تسـديد ما يترتب عليها، ومن خلالها يتم تحقيق معدل جيد من العوائد وتكبد تكاليف تعتبر منخفضــة (ســجيني، 2022).

1.6 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تبرز مشـكلة الدراسـة من خلال النظر إلى ظواهرها، حيث تعاني البنوك العاملة في فلسـطين من ارتفاع كبير في العبء الضـريبي المفروض عليها، بسـبب تعد مجالات عملها وارتفاع اسـتثماراتها ودخولها، مما يدفعها باتجاه العمل على اتباع التخطيط الضـريبي الذي يسـاهم في خفض العبء الضـريبي، من خلال الاستفادة من استخدام استراتيجيات وعناصر التخطيط الضريبي، وبالتالي تستفيد من المزايا العامة التي يمنحها القرار بقانون رقم (8) لسنة (2011) الخاص بالضريبة على الدخل، وقانون تشجيع الاستثمار، كما تعتمد على مدى ممارسة البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات إدارية ومالية ومحاسبية متنوعة، كأسلوب من أساليب تخفيض العبء الضريبي الواقع عليها، وفق ما ورد في دراسة (ثابت، 2017) وبالتالي تساعد هذه الأساليب البنوك العاملة في فلسطين في تحقيق وفورات ضريبية، تزيد من قيم مؤشرات الأداء المالي لها، وبالتالي تحسين أدائها المالي بشكل عام.

وتبرز مشكلة الدراسة من خلال وجود بعض الثغرات والغموض التي يتضمنها القانون الضريبي، في طيات بنوده، يمكن أن تستفيد منها البنوك العاملة في فلسطين في تخفيض الأعباء الضريبية المفروضة عليها، دون اللجوء إلى مخالفة بنود القانون الضـريبي، بهدف تحقيق وفورات ضـريبية، حيث تقوم بذلك من خلال اعتمادها على استخدام بدائل القياس المحاسبي التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية، والتي من ضمنها اتباع أسلوب معالجة فوائد (تكاليف) الاقتراض، والعمل على معالجة الاستثمارات المالية، حيث يؤدي اتباع هذه الأسـاليب إلى وجود آثار مختلفة على نتيجة النشـاط الاسـتثماري، وبالتالي على تؤثر على الضـريبة المستحقة على البنوك، وهذا ما يعتبر من أحد أشكال وأساليب التخطيط الضريبي، الذي يهدف إلى توجيه أنشطة البنوك لتكون خاضعة لأقل الأسعار الضريبية.

فخفض العبء الضـريبي على البنوك العاملة في فلسـطين يؤدي إلى التأثير على بعض مؤشـرات الأداء المالي لها والتي تلعب دوراً كبيراً في تحسين مؤشرات الأداء المالي لها وتعظيم قيمتها.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية وهي:

1. ما دور التخطيط الضريبي قصير الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟
2. ما دور التخطيط الضريبي طويل الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟
3. ما دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟
4. ما دور التخطيط الضريبي لأهداف محددة في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟

1.7 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية وهي كما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. أهمية الموضوع الذي يتناول دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، فالتخطيط الضريبي له دور كبير في التأثير على مؤشرات الأداء المالي للبنوك العاملة في فلسطين، لأنها تساهم في تعظيم قيمتها، ورفع قيمة المجتمع لأن قيمة البنك يعتبر كجزء من قيمة المجتمع الفلسطيني.
2. تعتبر هذه الدراسة وعلى حد علم الباحث من الدراسات القليلة التي طبقت في فلسطين وتتناول قطاع هام من أنواع القطاعات الاقتصادية التي تعد نشطة، في الاقتصاد الفلسطيني وهو البنوك العاملة في فلسطين، وستكون الدراسة مرجعاً محاسبياً وضريبياً يمكن الرجوع إليه من قبل المهتمين وللباحثين للاستفادة من النتائج التي تحتويه.

3. زيادة الثروة المعرفية حول أهمية التخطيط الضـــريبي باعتباره يمثل أحد العمليات المســـتمرة، يمكن اتباعها وهي تشمل معالجة جميع البنود وتتعلق بالمؤشرات المالية وفق الأسس المالية أو المحاسبية، وبالتالي استفادة البنوك العاملة في فلسطين من كافة ما يرتبط بالتغطية التمويلية التي تتحقق لها من خلال رفع مستوى الوفورات الضريبية التي يحققها اتباع التخطيط الضريبي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

1. إمكانية الاستفادة من التخطيط الضريبي من قبل البنوك العاملة في فلسطين، من خلال المساهمة في تجنب كافة أنواع الالتزامات الضـــريبية العالية، معتمدة على توفر الثغرات القانونية التي لم تتناولها القوانين المتعلقة بتنظيم الضرائب وتعليماتها، والتي يستفيد منها مدراء البنوك العاملة في فلسطين إذا تم بناء استراتيجيات ورسم سياسات التخطيط الضريبي الفعال.
2. امكانية توعية إدارة البنوك العاملة في فلسطين بأهمية التخطيط الضريبي من جميع جوانبه، وانعكاس ذلك على القدرة على تدعيم المركز المالي للبنك، حيث يمكن أن يســهم التخطيط الضــريبي في رفع معدلات القيمة السوقية لأسهمه ضمن تعاملات السوق المالي، وإفادة المعنيين والمهتمين على مستوى كافة الشركات في فلسطين بشكل عام وفي بورصة فلسطين بشكل خاص.
3. أهمية الاستخدام الأمثل للتخطيط الضريبي من قبل إدارة البنوك العاملة في فلسطين والاستفادة من توفر الحوافز وأنواع المزايا الضـريبية التي تتيحها مواد قانون الضـريبة، والتي تحقق وفورات ضـريبية تعمل على خفض قيمة الأعباء الضـــريبية، أو العمل على تجنبها مما قد يؤثر على الأداء المالي للبنوك بشكل إيجابي.

1.8 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق الهدف الرئيس وهو التعرف إلى دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، إضافة لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف إلى دور التخطيط الضريبي قصير الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.
2. التعرف إلى دور التخطيط الضريبي طويل الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.
3. التعرف إلى دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.
4. التعرف إلى دور التخطيط الضريبي لأهداف محددة في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

1.9 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لفحص الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

وينبثق عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية وهي:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي قصير الأجل على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي طويل الأجل على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي المرخص المسموح به على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي لأهداف محددة على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

1.10 حدود الدراسة

الدراسة محددة بعدة حدود وهي:

1. الحد الزماني: العام 2022.

2. الحد المكاني: البنوك العاملة في فلسطين في الضفة الغربية.

3. الحد البشري: جميع الموظفين في البنوك العاملة في فلسطين في الضفة الغربية.

4. الحد الموضوعي: دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة

2.1 مقدمة

من خلال عرض الفصل الحالي يتم تناول كافة الأساليب والإجراءات التي تمت لتطبيق الدراسة بشكلها التطبيقي العملي، وتتضمن مجتمع وعينة الدراسة وأداتها التي يتم وصف أجزائها وتقسيماتها، ثم توضيح كيفية تصميم المتغيرات التي تضمنتها مجالاتها، وأخيراً عرض أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من العينة، وتم اتباع الخطوات الآتية:

الجزء النظري: للإجابة على مشكلة هذه الدراسة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعة من عدمها، اتبع المنهج الوصفي الذي يهدف إلى توفير معلومات تتعلق بالحالة الراهنة وجمع الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة وتفسير هذه الحقائق وتحليلها لإبداء التوصيات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على العديد من الكتب العربية وبعض الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت مجالات الدراسة.

الجزء التطبيقي: إجراء دراسة ميدانية لتوضيح وبيان دور تطبيق التخطيط الضريبي بكافة أبعاده في ضبط عناصر الأداء المالي بالتطبيق على البنوك المنتشرة جغرافياً في فلسطين.

2.2 منهجية الدراسة

بناء على متطلبات تطبيق هذه الدراسة، وبناء على تفاصيل المعلومات المطلوبة والتي تستهدف دراسة العلاقة بين التخطيط الضريبي وبين متطلبات ضبط الأداء المالي التي تم التأكد من مستوياتها في البنوك المنتشرة في فلسطين، لذا اتبع المنهج الوصفي الارتباطي، حيث يعد منهجاً ملائماً لأنه يسهم في توفير معلومات متنوعة لفحص العلاقة ودرجتها ونوعها بين المتغيرات، ووصفها بشكل كمي من خلال الاعتماد على المقاييس الإحصائية، ومن خلال ذلك يتم أجراء التنبؤات الخاصة بمستوى المتغيرات بناء على رصد

العلاقات بينها بدقة، وبناء على ذلك يعد منهجاً ملائماً يحقق كافة الأهداف الخاصة بتفاصيل الدراسة على درجة عالية من الموضوعية والدقة. واعتمدت المعلومات التي تم توفيرها على مصادر عدة وهي:

المصادر الأولية

مصادر تعتمد على تصميم الاستبانة المحتوية على مجالات ومحاور الدراسة: (التخطيط الضريبي قصير الأجل، التخطيط الضـريبي طويل الأجل، التخطيط الضـريبي المرخص المسـموح به، التخطيط الضـريبي لأهداف محددة، ضـبط الأداء المالي)، ويسـتعرض في كل مجال عدداً من الفقرات لتغطية كافة المحاور الخاصة بالأهداف.

المصادر الثانوية

تعتمد على توفير المعلومات الدقيقة من الكتب الحديثة المحكمة وكافة الأبحاث سـواء العربية والأوراق البحثية الأجنبية التي تتعلق بمجالات الدراسـة، إضـافة إلى المعلومات المتوفرة من خلال المقالات وعرض محتويات التقارير، والاطلاع على معلومات تم نشرها عبر مواقع الإنترنت.

2.3 مجتمع الدراسة

شـمل مجتمع الدراسـة كافة الموظفين الذين يعملون في الدوائر المالية والإدارية في البنوك المنتشـرة في فلسطين التي تشمل المحافظات الموجودة في الضفة الغربية، حيث يبلغ عددهم (2880) موظف وموظفة، وفق مصادر سلطة النقد الفلسطينية للعام (2022)م، وتوزع الموظفون حسب المحافظات فيما يلي:

جدول (1)

توزيع عدد الموظفين وعدد البنوك وفق تواجدها في الضفة الغربية الفلسطينية

الرقم	المحافظة	عدد الفروع	عدد الموظفين
1	رام الله والبيرة	20	600
2	الخليل	18	590
3	بيت لحم	16	350
4	نابلس	17	380
5	جنين	17	360
6	طولكرم	18	360
7	قلقيلية	12	240
	المجموع	**118**	**2880**

2.4 عينة الدراسة

إن عينة الدراسة شملت عدداً محدداً من الموظفين الذين يعملون في الدوائر المالية والإدارية لدى البنوك المنتشرة في المحافظات الموجودة في الضفة الغربية الفلسطينية، اختيرت بالطريقة القصدية غير الاحتمالية، المتضمنة الحصول على آراء متنوعة لعدد محدد من المبحوثين في مكان مخصص يشتركون بخصائص محددة، وبلغ حجم عينة الدراسة (350) موظف وموظفة، وقد وزع (365) استبانة، واسترجع (360) منها، وتم استثناء (10) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبالتالي استقر عدد افراد العينة الفعلية على (350) موظف وموظفة، وفق معادلة هيربرت اركن، وتتمثل في الصيغة التالية (جبر، 2020):

$$n = \frac{P(1-p)}{(E \div Z)+[p(1-P) \div N]} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

P: نسبة الظاهرة في المجتمع، والتي سوف يتم تثبيتها في جميع الصيغ عند (0،5) وذلك للمقارنة بينها، وحيث أنه لا نعرف تقدير (P) ففي معظم الأحيان يكون غير متاح، لذلك تكون القيمة العظمى وهي P

0.25 =(1-P)

E: نسبة الخطأ المسموح به والذي يأخذ القيم (0.05) أو (0.01)، وسوف يتم تثبيتها في جميع الصيغ عند (0.05).

Z: الدرجة المعيارية التي تقابل المستوى 0.95 = 1.96.

والجدول (2) يوضح وصف للعينة المختارة بناء على توزيع المتغيرات المستقلة:

جدول (2)

توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة (ن=350)

المتغيرات المستقلة	التفريعات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	38	11.0
	بكالوريوس	280	80.0
	ماجستير فأعلى	32	9.0
	المجموع	**350**	**%100**
المسمى الوظيفي	محاسب	105	30.0
	مدقق حسابات	28	8.0
	مدير مالي	30	8.6
	أخرى	187	53.4
	المجموع	**350**	**%100**
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	22	6.2
	5 – 10 سنوات	233	66.6
	أكثر من 10 سنوات	95	27.2
	المجموع	**350**	**%100**
عدد الدورات التدريبية	أقل من 5 دروات	35	10.0
	5 – 10 دروات	212	60.6
	أكثر من 10 دروات	103	29.4
	المجموع	**350**	**%100**
الشهادات المهنية المتخصصة	CPA	**104**	29.7
	ACPA	102	29.2
	CFM	77	22.0
	CMA	67	19.1
	المجموع	**350**	**%100**

2.5 أداة الدراسة

إن تحديد الأداة يعد من الوسائل المتعلقة بتوفير المعلومات التي يتطلب جمعها من مصادر تطبيق البحث ومن ضمن هذه الأدوات الاستبيان الذي تم تطبيقه، من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة والاطلاع على أنواع الأدوات التي اعتمدت عليها، ومنها دراسة أحمد والعامري، (2019) ودراسة جلابة وابن عمارة، (2018) حيث تم تطوير استبانة بناء على ذلك، تكونت من قسمين: ففي قسمها الأول تناولت المعلومات الخاصة بالمبحوثين، والتي شملت الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية، أما قسمها الآخر شمل كافة الفقرات المتضمنة قياس دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، والتي وزعت على مجالين يعتبران رئيسيين وهي:

المجال الأول ويتضمن دور التخطيط الضريبي، ويتكون من مجالات فرعية وهي (التخطيط الضريبي قصير الأجل، التخطيط الضريبي طويل الأجل، التخطيط الضريبي المرخص المسموح به، التخطيط الضريبي لأهداف محددة).

المجال الثاني ويتضمن المعلومات الخاصة بضبط الأداء المالي والتي تشمل (العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، العائد على القيمة السوقية).

حيث بلغ عدد هذه الفقرات (35) فقرة، والجدول (3) يبين هذه المجالات وتوزيعها:

جدول (3)

مجالات ومحاور وفقرات الدراسة

المحور		الفقرات	عدد الفقرات
دور التخطيط الضريبي	التخطيط الضريبي قصير الأجل	7-1	7
	التخطيط الضريبي طويل الأجل	14-8	7
	التخطيط الضريبي المرخص المسموح به	21-15	7
	التخطيط الضريبي لأهداف محددة	28-22	7
ضبط الأداء المالي		35-29	7
المجموع			**35**

وصـيغت فقرات هذه الاسـتبانة وبنيت طريقة التصـحيح الخاصـة بها بالاعتماد على مقياس ليكرت الذي يشـمل أبعاداً خماسـياً (Likert Scale) وتضـمنت الفقرات توزيعاً بالاتجاه الإيجابي ومن خلال منح أوزاناً مرتبة: موافق بشـدة: أعطيت (5) درجات، موافق: أعطيت (4) درجات، محايد: أعطين (3) درجات، غير موافق: أعطيت (2) درجة، غير موافق بشدة: أعطيت (1) درجة.

صدق أداة الدراسة

اعتمد على نوعين من الصدق وهما:

أولاً: الصدق الظاهري Validity Face

تم عرض الأداة على الدكتور المشـرف على الرسـالة بصـورته الأولية، بالإضـافة إلى عدد من المحكمين، لكي يبدو آرائهم الدقيقة في تحديد مستويات ملائمة الفقرات التي تقيس مجالات الدراسة، وفحص مستويات وضـوح الصـياغة لتلك الفقرات، وتحديد مدة انتمائها لمحاورها ومجالاتها، إضـافة إلى فحص كفاية هذه الفقرات كي تغطي كافة محتويات المتغيرات الرئيسـة في البحث، ثم وضـع المقترحات الهامة التي تسـعى لتعديل الفقرات أو حذف أجزاء منها، أو العمل على إضـافة العديد من الفقرات الإضـافية لتلك المحاور، وبناء على ذلك تم العمل على إجراء كافة التعديلات المقترحة والمتفق عليها، مما سـاهم في خروج تصـميم الاسـتبانة في تلك الصـورة النهائية المعتمدة للتوزيع على العينة، حيث كانت نسـبة اتفاق المحكمين على ملائمة فقرات الاسـتبانة 87% ويدل ذلك على أن المقياس يتمتع بصـدق مقبول، وبناءً على ملاحظات والآراء أجريت التعديلات المقترحة.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

إن فحص مسـتوى الاتسـاق الداخلي يدل على مدى تناسـق كافة الفقرات التي تشـملها الاسـتبانة مع كل مجال من المجالات التي تتضمنها، وتم فحص عذا التناسق من خلال الاعتماد على حساب معامل ارتباط بيرسـون (Pearson Correlation) الذي يربط ما بين الفقرات بشـكل منفرد ومجتمع مع مجالها الرئيس،

وهذا يدل على أن الفقرة الواردة في المجال نفسه تسهم في قياس نفس المضامين الواردة في الفقرات الأخرى، وتدل معاملات الارتباط على توفر وشمول المجال لصدق التكوين، ويوضح الجدول (4) كافة مستويات الارتباط للمتغيرات الدالة على صدق الاتساق الداخلي لجميع فقرات المجالات الداخلة في الدراسة ثم حساب الدرجة الكلية للمجال:

جدول (4)

قيم معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للبعد الواردة فيه

الفقرة	الارتباط مع البعد	مستوى الدلالة	الفقرة	الارتباط مع البعد	مستوى الدلالة	الفقرة	الارتباط مع البعد	مستوى الدلالة
1	0.522**	0.00*	13	0.654**	0.00*	25	0.570**	0.00*
2	0.646**	0.00*	14	0.793**	0.00*	26	0.675**	0.00*
3	0.587**	0.00*	15	0.581**	0.00*	27	0.532**	0.00*
4	0.508**	0.00*	16	0.307*	0.00*	28	0.607**	0.00*
5	0.638**	0.00*	17	0.317*	0.00*	29	0.570**	0.00*
6	0.574**	0.00*	18	0.326*	0.00*	30	0.675**	0.00*
7	0.638**	0.00*	19	0.513**	0.00*	31	0.532**	0.00*
8	0.303*	0.00*	20	0.457**	0.00*	32	0.607**	0.00*
9	0.511**	0.00*	21	0.552**	0.00*	33	0.570**	0.00*
10	0.528**	0.00*	22	0.641**	0.00*	34	0.675**	0.00*
11	0.307*	0.00*	23	0.532**	0.00*	35	0.675**	0.00*
12	0.574**	0.00*	24	0.587**	0.00*			

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

توضح النتائج الواردة في الجدول (4) أن مستوى الارتباط بين الفقرات الخاصة بكل مجال داخل في محتويات الدراسة كان بدرجة مرتفعة ويتلاءم مع قياس دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، ومن خلال تلك النتائج يتبين أن معدلات الارتباط لجميع الفقرات مع قيمة الدرجة الكلية للمجال كانت بين (0.303–0.793) وعند مستوى دلالة (0.01) و(0.05)، وهذا يؤكد على أن الفقرات ملائمة وتشمل كافة المجالات، وهذا الاتساق الداخلي، يؤكد على أنه لا يتضمن حذف أي نوع

من الفقرات أو المجالات، ويؤكد أن بعض الفقرات والمجالات لديها درجات مرتفعة من الصـــدق العاملي عند مسـتوى الدلالة (0.05)، وأن بعضــها الآخر لديها درجات مرتفعة من الصــدق العاملي عند مسـتوى دلالة (0.01) باعتبار أن هذه المعاملات والقيم يجب ألا تنخفض عن نســبة (0.20)، وهذا يدل على صدق فقرات هذا المحور ومستوى دورها الفعال في قياس ما صمم له.

ثبات الأداة

ينظر إلى ثبات الأداة بأنها يجب أن تصـل إلى النتائج نفسـها عند إعادة اسـتخدامها بنفس الشـروط وكافة الظروف لأكثر من اسـتخدام، ويمكن الحصـول على تقارب في القراءات عند إعادة اسـتخدام الأداة في كل مرة بحيث لا تتغير النتائج بشكل كبير وخلال استخدامها في فترات زمنية محددة، لذا تعتبر الأداة المتصفة بالتذبذب بأنها غير صـــالحة للاعتماد عليها ولا يؤخذ بكافة نتائجها، لأن النتائج المرتبطة بها تعتبر غير صادقة ومضللة، ويتم فحص الثبات للأداة من خلال:

أولاً: الثبات بطريقة الاتساق الداخلي (Consistency Inter- Item)

يشـــير الثبات من خلال اســـتخدام هذه الطريقة إلى الارتباط القوي بين جميع الفقرات التي وردت في أداة الدراسة ويتم الوصول إليها من خلال استعمال معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس الاتساق في مستويات الاستجابة من قبل العينة لجميع المجالات التي تشملها الأداة، ويوضح الجدول (5) مستويات الثبات لأداة الدراسة:

جدول (5)

نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على أبعاد الاداة

المجال	المحور	قيمة كروبناخ الفا
دور التخطيط الضريبي	التخطيط الضريبي قصير الأجل	0.778
	التخطيط الضريبي طويل الأجل	0.775
	التخطيط الضريبي المرخص المسموح به	0.795
	التخطيط الضريبي لأهداف محددة	0.766
	دور التخطيط الضريبي	0.779
	ضبط الأداء المالي	0.759

يوضح جدول (5) أن مستوى قيمة معامل كرونباخ ألفا لكافة المجالات التي تحتويها الأداة، كانت مرتفعة ومقبولة لكافة مجالات أداة القياس وبلغت على التوالي (0.779، 0.759) ويبين ذلك على تمتع الأداة بدرجة ثبات مرتفعة، عندما تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ (Alpha ≥ 0.60).

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف–سمرنوف) (1-Sample K-S)

لفحص مدى اتباع البيانات الواردة في الأداة للتوزيع الطبيعي استخدم اختبار كولمجروف – سمرنوف باعتباره من الاختبارات الضرورية لاختبار الفرضيات حيث تشترط الاختبارات المعلمية اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وبالرجوع لنتائج جدول رقم (6) يتم توضيح نتائج هذا الاختبار لتوضيح مدى اتباع هذه البيانات للتوزيع الطبيعي، سواء كانت (اختبارات معلمية–اختبارات لامعلمية):

جدول (6)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S)

المحور	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
التخطيط الضريبي قصير الأجل	0.574	0.88
التخطيط الضريبي طويل الأجل	0.562	0.94
التخطيط الضريبي المرخص المسموح به	0.547	0.90
التخطيط الضريبي لأهداف محددة	0.582	0.92
دور التخطيط الضريبي	0.562	0.91
ضبط الأداء المالي	0.669	0.76

بناء على ما ورد في مكونات الجدول رقم (6) تبين أن قيم مستوى المعنوية بجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) ويؤكد ذلك بأن جميع بيانات الأداة تتبع التوزيع الطبيعي وتعتمد على استخدام الاختبارات المعلمية.

2.6 إجراءات الدراسة

جريت الدراسة من خلال المرور بمراحل متعددة وهي:

1. جمع البيانات الثانوية: الرجوع إلى كافة المصادر التي تحتوي معلومات متنوعة وردت في الكتب ومن خلال الرسائل الجامعية التي تتناول نفس المجالات، والاستفادة منها في بناء أداة الدراسة ووضع تفسيرات نتائجها.
2. جمع البيانات الأولية: الاعتماد على الاستبانة التي تم تصميمها، وفحص ثباتها ومستويات صدقها، لجمع كافة المعلومات التي تتعلق بتحقيق الأهداف الخاصة بالدراسة، ومن ثم تعبئة وجمع الاستبانة، والتأكد من صلاحيتها لعمليات التحليل.

3. إدخال البيانات: تم جمع البيانات من خلال الاســـتبانة وإدخالها الى البرامج الحاســـوبية ومن خلال استخدام الحزمة الإحصـائية للدراسـات الاجتماعية (spss)، ثم تجهيز البيانات لإجراء التحليل، ومن ثم معالجتها بتحليل كافة البيانات للربط بين متغيرات الدراسة بنوعيها التابعة والمستقلة إحصائياً.

4. مناقشة النتائج: تم مناقشة كافة النتائج وتفسيرها والناتجة عن إجراء تحليل البيانات ومناقشتها.

2.7 أنموذج وتصميم الدراسة

وضع أنموذج الدراسة الذي يتضمن الربط بين متغيرات الدراسة:

التخطيط الضريبي (المتغير المستقل)

شكل (1)

أنموذج وتصميم الدراسة

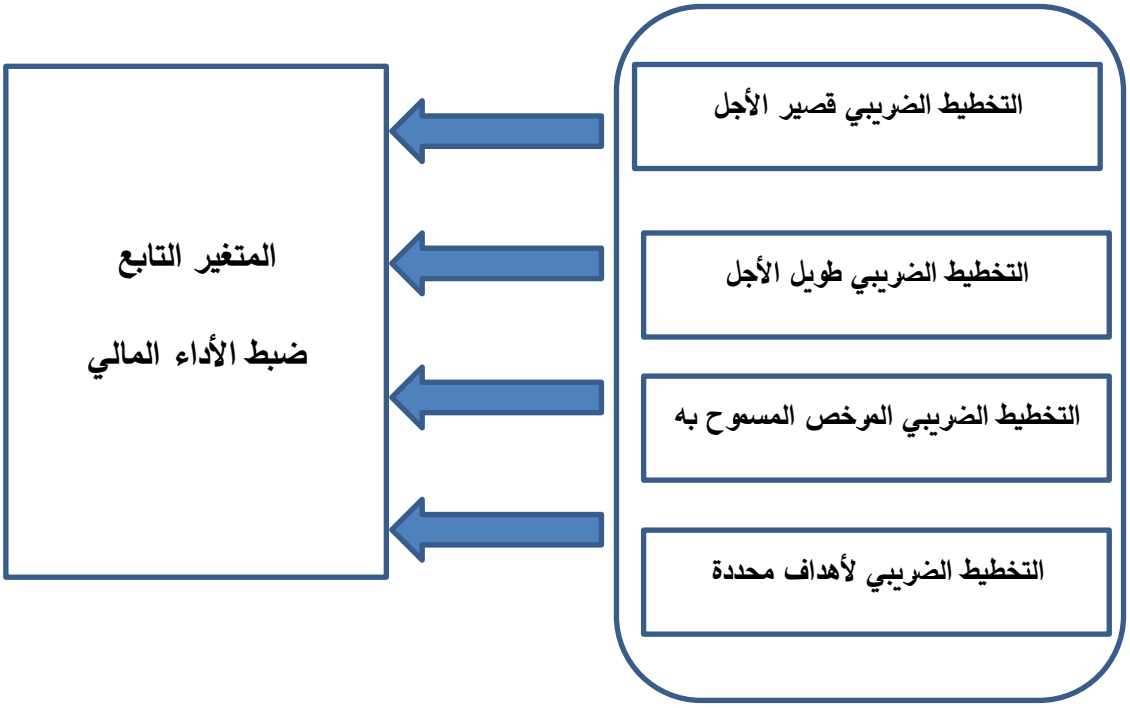

2.8 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات الخاصة بالاستبانة بناء على استعمال المعادلات الآتية:

1. المتوسطات (المعدلات) الحسابية ومستويات النسب المئوية، ونتائج اختبار (ت) المستخدم لاختبار العينة الواحدة لتحليل ما يتعلق بأسئلة الدراسة.
2. تحليل التباين المتعدد الخاص باختبار الفرضيات المرتبطة بمتغيرات المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية.
3. معامل ارتباط بيرسون المستخدم للتأكد من تمتع الأداة وفقراتها بصدق البناء التكويني.
4. معادلة كرونباخ – ألفا (Cronbach's Alpha)، لفحص الثبات بالاعتماد على الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة المستخدمة.
5. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.
6. تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis).

الفصل الثالث

نتائج الدراسة

3.1 مقدمة

حتى يتم الوصـول إلى تحقيق كافة الأهداف المتعلقة بهذه الدراسـة، ولتحليل أسـئلتها واختبار فرضـياتها، فيتضـمن الفصـل الحالي العمل على بيان تحليل البيانات التي تم توفيرها من خلال أداة الدراسـة، وأخيراً يتم اسـتعراض النتائج الخاصـة بتحليل البيانات بالاعتماد على تحليل فقرات الدراسـة، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية لكافة بياناتها.

3.2 نتائج تحليل أسئلة الدراسة

لتحليل أسئلة الدراسة استخدم المتوسط الحسابي وحساب الانحراف المعياري وفحص اختبار (ت) لاختبار العينة الواحدة لكافة الفقرات المتعلقة بالأداة، لمعرفة قيمتها، وتحديد مدى موافقة أو عدم موافقة المبحوثين على هذه الفقرات، حيث تتحقق موافقة المبحوثين على الفقرة عندما يكون المتوسط الحسابي أكبر من (3). ويتحقق عدم موافقتهم عندما يكون المتوسط الحسابي أقل من (3). أما بالنسبة لحساب الانحراف المعياري، يتبين مدى تشـتت اسـتجابات العينة على فقراتها، فكلما اقترب الانحراف المعياري من قيمة صـفر انخفض تشتته، وإذا بلغت قيمة الانحراف المعياري بمقدار (1) فأعلى، مما يدل على عدم تشتت الاستجابة للفقرات، بحيث تم اختبار الأداة بفقراتها، وفق مجالاتها، وفيما يلي عرضاً لذلك:

نتائج تحليل سؤال الدراسة الرئيس: ما دور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟

اعتمد على اسـتخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة واحتسـاب المتوسـطات الحسـابية ومعدلات الانحرافات المعيارية وحساب النسب المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين على جميع الفقرات وعلى مجالات الدراسة

ونتائج الجداول (7، 8، 9، 10) تبين ذلك، كما يبرز الجدول (11) ترتيب جميع المجالات تبعاً لدور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين:

نتائج تحليل سؤال الدراسة الفرعي الأول: ما دور التخطيط الضريبي قصير الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟

جدول (7)

نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدور التخطيط الضريبي قصير الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تسجل البنوك كافة المصاريف خلال السنة وتحملها لنفس السنة حتى لا تضيع عليها فرصة تنزيل المصاريف من الدخل.	3.8889	1.04008	77.78	9.813	0.00*	2
2	التخطيط الضريبي يؤدي الى زيادة الأرباح السنوية مما يساهم في تحسين الأداء المالي.	3.9259	0.92862	78.52	11.284	0.00*	1
3	التخطيط الضريبي يساعد البنوك على تقسيط مبلغ الضريبة وتشغيله في نشاط اقتصادي جديد.	3.8148	0.97272	76.30	9.933	0.00*	3
4	زيادة الأرباح المتحققة بسبب التخطيط الضريبي يؤدي الى زيادة تداول الأسهم.	3.6667	0.93162	73.33	9.202	0.00*	5
5	التخطيط الضريبي يساعد البنوك على استثمار الأموال الفائضة في استثمارات جديدة قصيرة الأجل.	3.5185	1.20910	70.37	6.190	0.00*	7
6	تستفيد البنوك من التخطيط الضريبي من خلال خفض المبالغ الضريبية المستحقة عليها.	3.5741	1.07461	71.48	7.345	0.00*	6
7	البنوك تمارس اجراءات ادارية ومالية ومحاسبية بموجب القانون لتحقيق وفورات ضريبية من خلال التخطيط الضريبي.	3.7963	1.01646	75.93	9.372	0.00*	4
	الدرجة الكلية لمجال دور التخطيط الضريبي قصير الأجل	**3.7407**	**1.02474**	**74.81**	**9.019**	**0.00***	

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$).

أوضـح الجدول (7) بنتائجه أن قيمة مسـتوى الدلالة التي احتسـبت على دور التخطيط الضـريبي قصـير الأجل في ضـبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين كانت ذو دلالة إحصـائية على كافة الفقرات (1−7) وكانت قيمتها (0.00) على ترتيبها عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعلى مسـتوى الدرجة الكلية لهذا المجال، وكانت جميع المتوسطات الحسابية أكبر من (3) ويدل على أن المبحوثين موافقون على كافة الفقرات لهذا المجال، وكانت درجة الفقرة (2) بمستوى مرتفع وكان في الترتيب الأول وكانت نسبتها المئوية (78.52%) مما يدل أن التخطيط الضريبي يؤدي الى زيادة الأرباح السنوية مما يساهم في تحسين الأداء المالي، وحصـلت الفقرة رقم (8) على المرتبة الأدنى حيث كانت نسـبتها المئوية (75.93%) وهي تعتبر درجة مرتفعة، ويدل على أن الشـركة تمارس اجراءات ادارية ومالية ومحاسـبية بموجب القانون لتحقيق وفورات ضريبية من خلال التخطيط الضريبي.

وأخيراً يتضـح أن دور التخطيط الضـريبي قصـير الأجل في ضـبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين كان بنسـبة عالية وبمتوسـط حسـابي كلي بلغ (3.74) وبمسـتوى انحراف معياري بلغ (1.024)، وبمستوى دلالة بلغت (0.00) وبنسبة مئوية بلغت (74.81%) وكانت مرتفعة.

ويفسر ذلك بأن التخطيط الضـريبي يؤدي الى زيادة الأرباح السنوية مما يسـاهم في تحسين الأداء المالي، حيث تسجل البنوك كافة المصـاريف خلال السنة وتحملها لنفس السنة حتى لا تضـيع عليها فرصـة تنزيل المصـاريف من الدخل، كما أن التخطيط الضـريبي يسـاعد البنوك على القيام بدفع مبلغ الضـريبة على أقسـاط وتشـغيله في نشـاط اقتصـادي جديد، إضـافة إلى أن ارتفاع القيمة السـوقية للسـهم في البنوك مرتبط بالأداء المالي لها فكلما زادت كفاءة وفعالية الادارة المالية للبنوك، وقدرتها على الاسـتفادة من وجود بعض الثغرات الخاصـة بالقانون التي يشـملها القانون الضـريبي، يسـاهم في تعزيز قدرة البنوك، وزيادة معدلات النمو في السوق.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة كل من دراســـة (العامري، 2018) ودراســـة (جلابة وابن عمارة، 2018) ودراســـة (Ogundajo, & Onakoya, 2016) والتي كان محور اهتمامها بتحقيق العديد من الوفورات الخاصة بالضريبة والتي تسهم في زيادة توزيعات السهم، فكلما حدث نمو للتوزيعات بسبب أهمية التخطيط الضريبي، ولم تعارض هذه النتيجة أي ما ورد في الدراسات السابقة.

نتائج تحليل سؤال الدراسة الفرعي الثاني: ما دور التخطيط الضريبي طويل الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟

جدول (8)

نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدور التخطيط الضريبي طويل الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الترتيب
8	يساعد التخطيط الضريبي البنوك في المفاضلة بين التمويل من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أيهما أفضل لتحقيق الوفورات الضريبية.	3.6111	1.10602	72.22	7.382	0.00*	5
9	التخطيط الضريبي لتعظيم الوفورات الضريبية في الأجل البعيد يحقق زيادة الأرباح نتيجة الاستثمار الإيجابي لهذه الوفورات ويسهم ذلك في تعظيم القيمة السوقية للسهم.	3.5370	1.00401	70.74	7.590	0.00*	6
10	التخطيط الضريبي يراعي طبيعة الوفورات النقدية او العجز فيها لتحقيق الاستخدام الأفضل لها.	3.5185	1.22460	70.37	6.112	0.00*	7
11	التخطيط الضريبي يراعي تدوير خسائر البنوك واستقطاعها من أرباح السنوات اللاحقة لتحقيق الوفورات النقدية لاستخدامها في الأنشطة التشغيلية.	4.0741	1.16568	81.48	2.777	0.00*	1
12	البنوك تهتم بسياسة المخزون وعمل مفاضلة بين طرق تقييم المخزون أيهما أفضل ضريبياً للاستفادة من هذه المفاضلة كأحد أساليب التخطيط الضريبي.	3.6852	1.17881	73.70	7.388	0.00*	2
13	تستفيد البنوك من الإعفاءات التي منحها قانون الضريبة لاختيار المشروع الاقتصادي الأفضل.	3.6481	1.04894	72.96	8.043	0.00*	3
14	البنوك تستفيد من خلال التخطيط الضريبي من الإعفاءات التي منحها قانون تشجيع الاستثمار.	3.6296	0.99615	72.59	8.333	0.00*	4
	الدرجة الكلية لمجال دور التخطيط الضريبي طويل الأجل	**3.6719**	**1.10345**	**73.43**	**6.803**	**0.00***	

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$).

وفق ما ورد في الجدول (8) فإن مستوى الدلالة على دور التخطيط الضريبي طويل الأجل في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين فقد بلغ (0.00) لجميع الفقرات (8-14) وللدرجة الكلية، وكانت ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كما كانت كافة المتوسطات الحسابية أكبر من (3) ويعني

ذلك أن الاستجابات كانت بدرجة مرتفعة، وكانت الفقرة (11) بدرجة مرتفعة وكانت بالترتيب الأول بنسبة مئوية مرتفعة وبلغت (81.48%) ويدل على أن التخطيط الضريبي يراعي تدوير خسائر الشركة واستقطاعها من أرباح السنوات اللاحقة لتحقيق الوفورات النقدية لاستخدامها في الأنشطة التشغيلية، كما كانت نتيجة الفقرة رقم (10) في المرتبة الأقل بنسبة مئوية مرتفعة وبلغت (70.73%)، ويدل بأن التخطيط الضريبي يراعي طبيعة الوفورات النقدية أو العجز فيها لتحقيق الاستخدام الأفضل لها.

وأخيراً تبين أن دور التخطيط الضريبي طويل الأجل في ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كان بدرجة عالية ومرتفعة واحتسب بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.671) وبانحراف معياري قيمته (1.103)، وبمستوى دلالة بلغت (0.00) وبنسبة مئوية (73.43%) وكانت بدرجة مرتفعة.

ويفسر ذلك إلى أن التخطيط الضريبي يراعي تدوير خسائر البنوك واستقطاعها من أرباح السنوات اللاحقة لتحقيق الوفورات النقدية لاستخدامها في الأنشطة الخاصة بأعمال التشغيل، فالبنوك تهتم بتوفير سياسة المخزون وعمل مفاضلة بين طرق تقييم المخزون أيهما أفضل ضريبياً للاستفادة من هذه المفاضلة كأحد أساليب للتخطيط الضريبي، وتستفيد البنوك من الإعفاءات التي منحها قانون الضريبة لاختيار المشروع الاقتصادي الأفضل.

وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة كل من دراسة (الزكي، 2016) ودراسة (العامري، 2018) ودراسة (إبراهيم، 2016) ودراسة (Ogundajo, & Onakoya, 2016) والتي كان محور اهتمامها أن زيادة صافي ربح النشاط بعد الضرائب والفوائد يرجع إلى الوفورات الضريبية التي تنتج عن طبيعة الاستشارات الضريبية التي تقدم للشركة المستفيدة من التخطيط الضريبي، ولم تعارض أي من نتائج كافة الدراسات السابقة.

نتائج تحليل سؤال الدراسة الفرعي الثالث: ما دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟

جدول (9)

نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الترتيب
15	ادارة البنوك تهتم بالقوانين والأنظمة والتعميمات الضريبية التي تسيم في عملية التخطيط الضريبي.	4.0185	0.85761	80.37	13.011	0.00*	1
16	البنوك تستفيد من التخطيط الضريبي بتنزيل الديون متعذرة التحصيل وعدها مصاريف مقبولة ضريبياً.	3.7593	0.86734	75.19	10.669	0.00*	2
17	التخطيط الضريبي يراعي تنزيل التبرعات المقدمة الى الجهات المعترف بها لأغراض تنزيلها ضريباً.	3.6111	1.07135	72.22	7.621	0.00*	3
18	تستفيد البنوك من التخطيط الضريبي على انفاق مبالغ على الدعاية والاعلان كونها نفقة مقبولة ضريبياً.	3.5000	1.05955	70.00	6.935	0.00*	5
19	تستفيد البنوك من التخطيط الضريبي تنزيل مبالغ تدريب وتأهيل العاملين كونها نفقة مقبولة ضريبياً.	3.5000	1.07721	70.00	6.822	0.00*	4
20	تعمل البنوك ضمن خطة شاملة وتأخذ بنظر الاعتبار جميع البنود الخاصة بالإعفاءات التي يمكن ان تخفض الضريبة.	3.4815	1.05938	69.63	6.808	0.00*	6
21	تعمل البنوك ضمن خطة دورية وتأخذ بنظر الاعتبار جميع البنود الخاصة بالتنزيلات التي يمكن ان تخفض الضريبة وتقييم الخطة بشكل دوري.	3.4630	1.19295	69.26	5.932	0.00*	7
	الدرجة الكلية لمجال دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به	**3.6190**	**1.02648**	**72.38**	**8.256**	**0.00***	

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$).

وفق ما ورد في الجدول (9) فإن مستوى الدلالة على دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كانت مرتفعة وذو دلالة إحصائية (0.00) على الفقرات كافة (15–21) والدرجة الكلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على التوالي، وكانت جميع المتوسطات

الحسابية بمستوى أكبر من (3) وهي بدرجة مرتفعة وعالية، وكانت الفقرة (15) بالترتيب الأول وبمستوى درجة عالية ومرتفعة بنسبة مئوية كانت (80.37%) ويدل على أن ادارة الشركات لديها اهتمام عالي بدراسة وتفاصيل القوانين والأنظمة والتعميمات الخاصة بالضريبة التي تسهم في تسهيل عملية التخطيط الضريبي، وكانت الفقرة رقم (21) ضمن المرتبة الأقل وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت (69.26%)، ويدل على أنه تعمل الشركة ضمن خطة دورية وتأخذ بنظر الاعتبار جميع البنود الخاصة بالتنزيلات التي يمكنها الاسهام بخفض المبالغ الخاصة بالضريبة والعمل على تقييم الخطة بدرجة عالية من المهارة وبشكل دوري.

وبشكل عام، يتضح أن دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كان على مستوى مرتفع وكان بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.619) وبانحراف معياري قيمته (1.026)، وبمستوى دلالة بلغت (0.00) وبنسبة مئوية كانت (72.38%) بدرجة عالية ومرتفعة.

ويفسر ذلك بأن إدارة البنوك تتابع تطور القوانين الضريبية للمساهمة بعملية التخطيط الضريبي بشكل فعال، كما أن البنوك تستفيد من ذلك بتنزيل الديون متعذرة التحصيل وعدها مصاريف مقبولة ضريبياً، إضافة على أن التخطيط الضريبي يراعي تنزيل التبرعات المقدمة الى الجهات المعترف بها لأغراض تنزيلها ضريباً، ويهتم المدير المالي بالاطلاع بصفة دائمة على تعديلات القوانين ذات الأثر الخاص بأعباء الضريبة لما فيه من أهمية لتعزيز مستويات الأداء المالي.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة كل من دراسة (ثابت، 2017) ودراسة (العامري، 2018) ودراسة (إبراهيم، 2016) ودراسة (ODETTE, 2015) والتي كان محور اهتمامها أن التخطيط المالي الجيد القائم على أسس التخطيط الضريبي يسهم بشكل فعال في مساعدة الشركة على استثمار أموالها في أوعية معفاة من الضريبة على الدخل على النحو الذي يزيد من قيمة السهم السوقية، مما يؤدي إلى زيادة عدد مرات تداوله في السوق مما يجعله سهم نشط، ولم تعارض أي من نتائج الدراسات السابقة.

نتائج تحليل سؤال الدراسة الفرعي الرابع: ما دور التخطيط الضريبي لأهداف محددة في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين؟

جدول (10)

نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة دور التخطيط الضريبي لأهداف محددة في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الترتيب
22	الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملاً للتوسع بالنشاطات الاقتصادية القائمة.	3.8000	0.95705	76.00	6.994	*0.00	2
23	يعد التخطيط الضريبي عاملاً أساسياً في جذب الاستثمارات الجديدة للبنوك.	3.5714	0.98645	71.43	4.847	*0.00	5
24	البنوك تتبع برامج صيانة وتجديد للأصول الثابتة واطالة العمر الإنتاجي لها وتحقيق وفورات ضريبية باعتبارها مصاريف مقبولة.	3.6000	0.90730	72.00	5.533	*0.00	4
25	البنوك تهتم بالاستعانة بخبرات مستشار بالأمور الضريبية للاستفادة من خدماته في التخطيط الضريبي.	3.4571	1.05893	69.14	3.612	*0.00	7
26	يساعد التخطيط الضريبي البنوك في المفاضلة بين امتلاك المباني او استئجارها أيهما أفضل لتحقيق الوفورات الضريبية.	3.7000	0.80488	74.00	7.276	*0.00	3
27	زيادة صافى ربح النشاط بعد الضرائب والفوائد يرجع إلى الوفورات الضريبية الناتجة من الاستشارات الضريبية المقدمة للبنوك كتخطيط ضريبي.	3.5143	0.82958	70.29	5.187	*0.00	6
28	زيادة مرات تداول السهم في السوق يرجع إلى مزايا التخطيط الضريبي للبنوك في تحديد الوعاء الضريبي من خلال التخطط الضريبي.	3.8000	1.02999	76.00	6.498	*0.00	1
الدرجة الكلية لمجال قياس العائد على الأسهم		**3.6344**	**0.93916**	**72.69**	**5.706**	***0.00**	

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$).

أظهرت النتائج من خلال الجدول (10) أن مســـتوى لدرجة دور التخطيط الضـــريبي لأهداف محددة في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كانت مرتفعة وذو دلالة إحصائية بلغت قيمتها (0.00) على الفقرات (22–28) وعلى الدرجة الكلية عند مســـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبلغت قيمة المتوســـطات الحســـابية جميعها بدرجة أكبر من (3) ويدل على أن المبحوثين قد وافقوا على جميع هذه الفقرات، وقد كانت الفقرة (28) قد حصـلت على درجة الترتيب الأول وكانت درجتها مرتفعة بنسـبة (76%) ويدل على أن زيادة مرات تداول السـهم في السـوق يرجع إلى مزايا تحقيق التخطيط الضـريبي للشـركة ودوره في تحديد طبيعة ومحتوى الوعاء الضـريبي، وحصـلت الفقرة رقم (25) على المرتبة الأدنى بنسـبة بلغت (69.14%) وهي تعتبر درجة مرتفعة، ويعني ذلك ان البنوك تهتم بالاســتعانة بخبرات مســتشــار بالأمور الضــريبية للاستفادة من خدماته عندما تستخدم أسس التخطيط الخاص بأغراض الضريبة.

ومما سـبق فإن الدرجة الكلية لدرجة الخاصــة بدور التخطيط الضــريبي لأهداف محددة في ضــبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كانت مرتفعة وبلغ متوسطها الحسابي الكلي بمقدار (3.634) وكان انحرافها المعياري بقيمة (0.939)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة الصفر، وبنسبة مئوية (72.69%) وكانت مرتفعة.

ويفسـر ذلك بأن زيادة مرات تداول السـهم في السـوق يرجع إلى مزايا التخطيط الضـريبي للبنوك في تحديد قيمة الوعاء الخاص بفرض الضــريبة من خلال الاعتماد على عمليات التخطط الضــريبي، كما أن وجود العديد من الوفورات الضــريبية المحققة بالاعتماد على التخطيط الضــريبي، بحيث تعتبر من العوامل التي تحقق التوسـع بالنشـاطات الاقتصـادية القائمة، كما أن عمليات التخطيط الضـريبي يمكنها أن تسـاعد جميع البنوك في المفاضلة بين امتلاك المباني او استئجارها أيهما أفضل لتحقيق الوفورات الضريبية.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة كل من دراسـة (جلابة وابن عمارة، 2018) ودراسـة (ثابت، 2017) ودراسـة (العامري، 2018) ودراســة (ODETTE, 2015) والتي كان محور اهتمامها أن يتأثر مؤشــر مضــاعف

قيمة الســـهم على الربحية المتعلقة بالســـهم والذي يتحقق من خلال زيادة القدرة على تحقيق الاداء المالي الفعال للشـــركة التي تعتمد على إجراءات التخطيط الضـــريبي، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور التخطيط الضـريبي في ضـبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين:

بناء على النتائج الواردة في محتوى الجدول (11) (ينظر محلق ج) تم إيضاح ما يأتي:

أن قيمة الدرجة الكلية المتعلقة بدور التخطيط الضـريبي في المسـاهمة في ضـبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كانت مرتفعة وكانت قيمة متوسطها الحسابي (3.66) وقيمة الانحراف المعياري قد بلغ (1.023) وتحدد مســتوى الدلالة بقيمة (0.00)، وبنســبة مئوية (73.32%) عالية، وأن ترتيب المجالات كان في المرتبة الأولى: التخطيط الضريبي قصير الأجل، وضمن المرتبة الثانية: التخطيط الضريبي طويل الأجل، وفي المرتبة الثالثة: التخطيط الضريبي لأهداف محددة، وضمن المرتبة الرابعة: التخطيط الضـريبي المرخص المسموح به.

ويمكن تفســـير هذه النتائج بأن البنوك تمارس اجراءات ادارية ومالية ومحاســـبية بموجب القانون لتحقيق وفورات ضـــريبية من خلال الاعتماد على إجراءات وتفاصـــيل التخطيط الضـــريبي، كما أن جميع البنوك تحقق الاستفادة الكبيرة من خلال اعتمادها على عمليات التخطيط الضـريبي من الإعفاءات التي أوضـحها القانون الخاص بتشـجيع الاسـتثمار، إضـافة إلى أن جميع البنوك تحقق الاسـتفادة من إجراءات التخطيط الخاص بالضـــريبة بالاعتماد على تنزيل مبالغ تدريب وتأهيل العاملين كونها نفقة مقبولة ضـــريبياً، كما البنوك تتبع برامج صـــيانة وتجديد للأصـــول الثابتة واطالة العمر الإنتاجي لها وتحقيق وفورات ضـــريبية باعتبارها مصاريف مقبولة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة كل من دراسة (جلابة وابن عمارة، 2018) ودراسة (ثابت، 2017) ودراسة (العامري، 2018) ودراسة (ODETTE, 2015) والتي كان محور اهتمامها أن يتأثر مؤشر العائد على رأس المال المستثمر ارتفاعاً وهبوطاً نتيجة زيادة صافي الأرباح المحققة من قبل الشركة عندما تسجل ضريبة الدخل الجارية والمؤجلة انخفاضاً، متأثرة بالاستشارات الضريبية المقدمة من قبل المستشار الضريبي للشركة أو من قبل إدارة الضرائب بالإدارة المالية، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

تحليل مجال درجة ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين:

لكي يتحقق تحليل المجال الذي يرصد درجة ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين تم احتساب جميع المتوسطات الحسابية وقيم الانحرافات المعيارية وقيمة النسب المئوية لجميع فقرات هذا المحور ونتائج الجداول (12) تبين ذلك (ينظر ملحق ج).

بناء على النتائج الواردة في الجدول (12) فإن مستوى الدلالة لدرجة ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كانت ذو دلالة إحصائية وبلغت قيمتها (0.00) على الفقرات (29–32) وعلى الدرجة الكلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت جميع قيم المتوسطات الحسابية أكبر من (3) ويدل على موافقة جميع المبحوثين عليها، وحققت الفقرة (31) الترتيب الأول وبدرجة مرتفعة، وبنسبة مئوية سجلت (75.19%) ويدل على قيام البنوك بتجهيز ما يطلب منها من التقارير المالية الدورية التي تتكون من جميع البنود المحاسبية الخاصة بجميع أعمال البنوك باستخدام أساليب التخطيط الضريبي، وسجلت الفقرة رقم (33) على المرتبة الأدنى وبدرجة عالية بنسبة مئوية (69.60%)، ويعني ذلك أنه يوجد لدى الإدارة العليا للشركة توثيق لعناصر وإجراءات نظام الرقابة الداخلية على تطبيق عناصر التخطيط الضريبي في البنوك.

ومما سبق فإن درجة ضبط الاداء المالي التي رصدت في البنوك العاملة في فلسطين كانت مرتفعة وكان متوسطها الحسابي (3.55) وبلغ الانحراف المعياري بقيمة (1.042)، وكان مستوى الدلالة مرتفعاً وقيمتها (0.00) وبنسبة مئوية (71.21%).

ويفسر ذلك بأن البنوك تقوم بإعداد وتجهيز جميع التقارير المالية الدورية المكونة من جميع البنود المحاسبية المتعلقة بأعمال وأنشطة البنوك باستخدام جميع أساليب وعمليات التخطيط الخاصة بالضريبة، كما تقوم البنوك بإعداد القوائم المالية باستخدام أساليب وعمليات التخطيط الخاصة بالضريبة بحيث يسمح لأجراء المقارنات الدورية للتعرف على الأداء المالي لها، كما تتبع قوة هذا الاداء المالي من خلال رفع مستوى القدرة المهنية التي يجب توفيرها لإدارة البنوك على الاستفادة من أساليب وعمليات التخطيط الخاصة بالضريبة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة كل من دراسة (جلابة وابن عمارة، 2018) ودراسة (ثابت، 2017) ودراسة (الزكي، 2016) ودراسة (GITAU, 2015) والتي كان محور اهتمامها أنه تسعى إدارة الضرائب بمساعدة عدة أطراف ومن ضمنهم المستشار الضريبي على اعتماد خسارة السنوات المعفاة من الضريبة من أرباح السنوات الخاضعة مما يعمل يرفع مستوى عدد مرات تداول السهم وما يحقق بالسوق، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

3.3 نتائج تحليل فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

وينبثق عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية وهي:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي قصير الأجل على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي طويل الأجل على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي المرخص المسموح به على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي لأهداف محددة على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

لكي يتم اختبار جميع الفرضيات بنوعيها الرئيسية والفرعية، احتسب معامل ارتباط بيرسون الذي يربط بين دور التخطيط الضريبي وبين ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، ويوضح الجدول (13) العلاقة بين المتغيرات (ينظر ملحق ج).

بناء على النتائج الواردة في الجدول رقم (13) تحقق ما يلي:

1. وجود علاقة ارتباط وكان نوعها طردية وكانت طبيعتها ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين وبلغت

قيمة معاملها (0.550) ويعني ذلك بأنه كلما ارتفع التخطيط الضـــريبي ارتفعت درجة ضـــبط الأداء المالي في تلك البنوك.

2. وجود علاقة ارتباط وكان نوعها طردية وكانت طبيعتها ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضـــريبي قصـــير الأجل على ضـــبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين وبلغت قيمة معاملها (0.466) ويعني ذلك بأنه كلما ارتفع دور التخطيط الضـريبي قصـير الأجل ارتفعت درجة ضبط الاداء المالي في تلك البنوك.

3. وجود علاقة ارتباط وكان نوعها طردية وكانت طبيعتها ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضـــريبي طويل الأجل على ضـــبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلســطين وبلغت قيمة معاملها (0.454) ويعني ذلك بأنه كلما ارتفع دور التخطيط الضـــريبي طويل الأجل ارتفعت درجة ضبط الأداء المالي في تلك البنوك.

4. وجود علاقة ارتباط وكان نوعها طردية وكانت طبيعتها ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضـريبي المرخص المسـموح به على ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلســـطين وبلغت قيمة معاملها (0.362) ويعني ذلك بأنه كلما ارتفع دور التخطيط الضـــريبي المرخص المسموح به ارتفعت درجة ضبط الأداء المالي في تلك البنوك.

5. وجود علاقة ارتباط وكان نوعها طردية وكانت طبيعتها ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضـــريبي لأهداف محددة على ضـــبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين وبلغت قيمة معاملها (0.535) ويعني ذلك بأنه كلما ارتفع دور التخطيط الضـريبي لأهداف محددة ارتفعت درجة ضبط الأداء المالي في تلك البنوك.

ويفسـر ذلك بأن التخطيط الضـريبي يسـاعد البنوك على اسـتثمار الأموال الفائضـة في اسـتثمارات جديدة قصـيرة الأجل، كما ان التخطيط الضـريبي يراعي طبيعة الوفورات النقدية او العجز فيها لتحقيق الاسـتخدام

الأفضـل لها، إضـافة إلى أن البنوك تعمل ضـمن خطة دورية وتأخذ بنظر الاعتبار جميع البنود الخاصـة بالتنزيلات التي يمكن ان تخفض الضـــريبة وتقييم الخطة بشـــكل دوري، كما أن البنوك تهتم بالاســـتعانة بخبرات مستشـار بالأمور الضـريبية للاستفادة من طبيعة ونوعية خدماته في عمليات التخطيط الضـريبي، حيث يوجد لدى الإدارة العليا للبنوك توثيق لعناصـــر وإجراءات نظام الرقابة الداخلية على تطبيق عناصـــر التخطيط الضريبي.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة كل من دراسـة (جلابة وابن عمارة، 2018) ودراسـة (ثابت، 2017) ودراسـة (الزكي، 2016) ودراســة (GITAU, 2015) والتي كان محور اهتمامها أنه يهتم المدير المالي بالاطلاع بصـــفة دائمة على تعديلات القوانين ذات الاثر الضـــريبي لما فيه من أهمية لتعزيز الاداء المالي، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

واستخدم التحليل الخاص بالانحدار الخطي من النوع البسيط (Simple Regression Analysis) للتنبؤ بضـبط الأداء المالي من خلال دور التخطيط الضـريبي في البنوك العاملة في فلسـطين وفيما يلي عرض لنموذج الانحدار كما يظهر في الجدول رقم (14) (ينظر ملحق ج).

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (14) في أنه يوجد دور للتخطيط الضـريبي في ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين، ومن خلال البيانات الواردة خلال الجدول فإن ضـبط الأداء المالي قد أوضـح ما نسبته (4.88%) من نسـبة وقيمة التباين في دور التخطيط الضـريبي في البنوك العاملة في فلســـطين، أما البقيّة والبالغة (95.22%) تعزى للعديد من المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخذها من خلال تطبيق نموذج الانحدار، مما يدل على وجود متغيّرات مسـتقلة مختلفة أخرى يمكنها أن تحقق دوراً أسـاسـياً في مستوى ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كالآتي:

$$y = 4.878 + 0.488 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

أي كلّما تغيّرت وارتفعت درجة دور التخطيط الضـــريبي درجة واحدة يحدث تغيّر إيجابي في ضـــبط الأداء المالي بمقدار (0.488)، واستناداً إلى ما سبق تبين انه يوجد أثر دال إحصـائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (15) (ينظر ملحق ج) في أنه يوجد دور للتخطيط الضريبي قصـير الأجل في ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين، ومن خلال البيانات الواردة خلال الجدول فإن ضبط الأداء المالي قد أوضـح ما نسبته (4.89%) من نسبة وقيمة التباين في دور التخطيط الضـريبي قصـير الأجل في البنوك العاملة في فلسـطين، أما البقيّة والبالغة (95.11%) تعزى للعديد من المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخـذها من خلال تطبيق نموذج الانحـدار، ممـا يـدل على وجود متغيّرات مستقلة مختلفة أخرى يمكنها أن تحقق دوراً أساسياً في مستوى ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كالآتي:

$$y = 4.774 + 0.489 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

أي كلّما تغيّرت وارتفعت درجة دور التخطيط الضـريبي قصـير الأجل درجة واحدة يحدث تغيّر إيجابي في ضـبط الأداء المالي بمقدار (0.489)، واسـتناداً إلى ما سـبق تبين انه يوجد أثر دال إحصـائياً عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضـــريبي قصـــير الأجل على ضـــبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (16) (ينظر ملحق ج) في أنه يوجد دور للتخطيط الضريبي طويل الأجل في ضـــبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلســـطين، ومن خلال البيانات الواردة خلال الجدول فإن ضـبط الأداء المالي قد أوضـح ما نسبته (4.81%) من نسـبة وقيمة التباين في دور التخطيط الضـــريبي طويل الأجل في البنوك العاملة في فلســـطين، أما البقيّة والبالغة (95.19%) تعزى للعديد من المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخـذها من خلال تطبيق نموذج الانحـدار، ممـا يـدل على وجود متغيّرات

مستقلة مختلفة أخرى يمكنها أن تحقق دوراً أساسياً في مستوى ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كالآتي:

$$y = 4.791 + 0.481 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

أي كلّما تغيّرت وارتفعت درجة دور التخطيط الضـــريبي طويل الأجل درجة واحدة يحدث تغيّر إيجابي في ضبط الأداء المالي بمقدار (0.481)، واستناداً إلى ما سبق تبين انه يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضـــريبي طويل الأجل على ضـــبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (17) (ينظر ملحق ج) في أنه يوجد دور للتخطيط الضريبي المرخص المسموح به في ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، ومن خلال البيانات الواردة خلال الجدول فإن ضـبط الأداء المالي قد أوضـح ما نسـبته (4.90%) من نسـبة وقيمة التباين في دور التخطيط الضـريبي المرخص المسـموح به في البنوك العاملة في فلسـطين، أما البقيّة والبالغة (95.1%) تعزى للعديد من المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخذها من خلال تطبيق نموذج الانحدار، مما يدل على وجود متغيّرات مسـتقلة مختلفة أخرى يمكنها أن تحقق دوراً أسـاسـياً في مسـتوى ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كالآتي:

$$y = 4.759 + 0.490 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

أي كلّما تغيّرت وارتفعت درجة دور التخطيط الضـــريبي المرخص المســـموح به درجة واحدة يحدث تغيّر إيجابي في ضبط الأداء المالي بمقدار (0.490)، واستناداً إلى ما سبق تبين انه يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي المرخص المسموح به على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (18) (ينظر ملحق ج) في أنه يوجد دور للتخطيط الضريبي لأهداف محددة في ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين، ومن خلال البيانات الواردة خلال الجدول فإن ضـبط الأداء المالي قد أوضـح ما نسـبته (4.85%) من نسـبة وقيمة التباين في دور التخطيط الضـريبي لأهداف محددة في البنوك العاملة في فلسـطين، أما البقيّة والبالغة (95.15%) تعزى للعديد من المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخـذهـا من خلال تطبيق نموذج الانحـدار، ممـا يـدل على وجود متغيّرات مستقلة مختلفة أخرى يمكنها أن تحقق دوراً أساسياً في مستوى ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كالآتي:

$$y = 4.798 + 0.485 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

أي كلّما تغيّرت وارتفعت درجة دور التخطيط الضـــريبي المرخص المســـموح به درجة واحدة يحدث تغيّر إيجابي في ضبط الأداء المالي بمقدار (0.485)، واستناداً إلى ما سبق تبين انه يوجد أثر دال إحصائياً عند مســـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضـــريبي لأهداف محددة على ضـــبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج

4.1 مقدمة

يحتوي هذا الفصـــل على توفر تلخيص يوضـــح النتائج الهامة التي بينتها الدراســـة، والتي تناولت دور التخطيط الضـريبي في ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين، إضـافة إلى عرض توصـيات الدراسة التي تسهم في رفع مستوى الاستفادة من الإيجابيات والميزات المتعلقة بالتخطيط الضريبي لضبط الأداء المالي للبنوك، وعرض التوصيات المستقبلية، ثم خاتمة البحث.

4.2 النتائج

بعد عرض نتائج التحليل المتعلقة بتفاصيل الدراسة فقد توصلت للنتائج التالية:

1. يوجد دور للتخطيط الضـريبي في ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين، ويمكن تفسـير نتيجتها بأن زيادة الأرباح المتحققة لدى البنوك بســـبب التخطيط الضـــريبي يؤدي الى زيادة تداول الأسـهم، حيث أن التخطيط الضـريبي يؤدي الى زيادة الأرباح السـنوية مما يسـاهم في تحسـين الأداء المالي، كما أن البنوك تمارس اجراءات ادارية ومالية ومحاســـبية بموجب القانون لتحقيق العديد من أنواع الوفورات الخاصة بالضريبة من خلال الاعتماد على تفاصيل التخطيط الضريبي.
2. يوجد دور للتخطيط الضـريبي طويل الأجل في ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين، ويمكن تفسـير نتيجتها بأن تفاصـيل التخطيط الضـريبي يسـاعد البنوك في المفاضـلة بين التمويل من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أيهما أفضـــل لتحقيق الوفورات الضـــريبية، كما أن البنوك تحقق الفائدة مســـتفيدة من إعداد التخطيط الخاصـــة بالضـــريبة من الإعفاءات التي منحها قانون تشـــجيع الاستثمار.

3. يوجد دور للتخطيط الضـــريبي المرخص المســـموح به في ضـــبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلســـطين، ويفســـر ذلك إلى أن تعمل البنوك ضـــمن خطة دورية وتأخذ بنظر الاعتبار جميع البنود الخاصـــة بالتنزيلات التي تســـهم في خفض قيمة الضـــريبة وتســـهم في توفير تقييم للخطة المتعلقة بالضـريبة دورياً، حيث تتأثر توزيعات الشركة للأسـهم بنتيجة أعمال النشـاط فكلما زادت التوزيعات دل ذلك على قدرة الشركة مالياً على توافر السيولة ومزيداً من الربحية.

4. يوجد دور للتخطيط الضـريبي لأهداف محددة في ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين، ويفسـر ذلك بأن زيادة مرات تداول السـهم في السـوق يرجع إلى مزايا التخطيط الضـريبي للبنوك في تحديد مقدار الوعاء الخاص بالضـــريبة من خلال عمليات التخطط الخاصـــة بالضـــريبة، كما تعد عمليات التخطيط الضريبي وسيلة تعتمد عليها البنوك لتخفيض التزاماتها الضريبية، ويمثل الهدف منه العمل على خفض مقدار العبء الضريبي إلى أكبر المستويات الممكنة، واستخدام هذا الوفر الضريبي يسـهم في تحسـين وضـبط الأداء المالي؛ والتخطيط المتعلق بالضـريبة هنا باعتباره التجنب الضـريبي لأن كليهما يحاول اقتصادياً زيادة الدخل بعد الضريبة.

5. يوجد دور للتخطيط الضـريبي في ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين، ويفسـر ذلك بأن عمليات التخطيط الضـــريبـــي مـــن خـــلال المعـــدلات الخاصـة بالضريبة الفعالة يحسن الأداء المالي للبنوك من حيث الربحية باعتبار أن وفورات الضـرائب تخفض من مبلغ الضـريبة المراد خصـمه من صـافي الربح، ويمكن تفسـير العلاقة الإيجابية بين أنشـطة التخطيط الضـريبي وتحسـين الأداء المالي للبنوك بأن صـــــافي منافع التخطيط الضـريبي الناشئة كنتيجة مباشرة له تكون أعلى من التكلفة التي يمكن أن تتحملها البنوك للقيام بأنشطة وعمليات التخطيط الضريبي.

6. يوجد درجة لضـــبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلســـطين، ويفســـر ذلك بأن قوة الاداء المالي للبنوك تنبع من تصـــنيف مكتب التدقيق الخارجي وتأهيله الضـــريبي، حيث يتوفر لدى البنوك نماذج

محاسبية متنوعة توضح أساليب سير العمل في النظام المحاسبي، إضافة يتم تجهيز قوائم مالية وميزانيات تخطيطية تسهم في تقديم جميع المعلومات المالية في البنوك لمستخدميها.

7. وجود علاقة ارتباط طردية بين دور التخطيط الضريبي وبين ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، ويعني ذلك بأنه كلما ارتفع دور التخطيط الضريبي (التخطيط الضريبي قصير الأجل، والتخطيط الضريبي طويل الأجل، والتخطيط الضريبي المرخص المسموح به، والتخطيط الضريبي لأهداف محددة) ازدادت درجة ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، ويفسر ذلك بأن عمليات التخطيط الضريبي تسهم في تقسيط مبلغ الضريبة وتشغيله في نشاط اقتصادي جديد في البنوك، كما أن التخطيط الضريبي يراعي تدوير خسائر البنوك واستقطاعها من أرباح السنوات اللاحقة لتحقيق الوفورات النقدية لاستخدامها في الأنشطة التشغيلية، إضافة إلى أن استفادة البنوك من التخطيط الضريبي تنزيل مبالغ تدريب وتأهيل العاملين كونها نفقة مقبولة ضريبياً، كما أن التخطيط الضريبي يعد عاملاً أساسياً في جذب الاستثمارات الجديدة لبنوك.

8. يوجد أثر للتخطيط الضريبي على ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، ويفسر ذلك بأنه يوجد أثر للتخطيط الضريبي الذي يشمل التخطيط الضريبي قصير الأجل حيث تسجل البنوك كافة المصاريف خلال السنة وتحملها لنفس السنة حتى لا تضيع عليها فرصة تنزيل المصاريف من الدخل، والتخطيط الضريبي طويل الأجل حيث يساعد التخطيط الضريبي البنوك في المفاضلة بين التمويل من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أيهما أفضل لتحقيق الوفورات الضريبية، والتخطيط الضريبي المرخص المسموح به حيث أن ادارة البنوك تهتم بالقوانين والأنظمة والتعميمات الضريبية التي تسيم في عملية التخطيط الضريبي، والتخطيط الضريبي لأهداف محددة حيث أن الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملاً للتوسع بالنشاطات الاقتصادية القائمة.

9. يوجد أثر للتخطيط الضريبي قصير الأجل على ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، حيث أن التخطيط الضريبي يؤدي الى زيادة الأرباح السنوية مما يساهم في تحسين الأداء المالي، كما أن التخطيط الضريبي يساعد البنوك على تقسيط مبلغ الضريبة وتشغيله في نشاط اقتصادي جديد، إضافة إلى أن البنوك تمارس اجراءات ادارية ومالية ومحاسبية بموجب القانون لتحقيق وفورات ضريبية من خلال التخطيط الضريبي، كما تعد البنوك القوائم المالية باستخدام أساليب التخطيط الضريبي بحيث يسمح لأجراء المقارنات الدورية للتعرف على الأداء المالي لها.

10. يوجد أثر للتخطيط الضريبي طويل الأجل على ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، حيث أن البنوك تهتم بسياسة المخزون وعمل مفاضلة بين طرق تقييم المخزون أيهما أفضل ضريبياً للاستفادة من هذه المفاضلة كأحد أساليب التخطيط الضريبي، كما تستفيد البنوك من الإعفاءات التي منحها قانون الضريبة لاختيار المشروع الاقتصادي الأفضل، إضافة إلى أن البنوك تستفيد من خلال التخطيط الضريبي من الإعفاءات التي منحها قانون تشجيع الاستثمار، كما يوجد لدى الإدارة العليا للبنوك توثيق لعناصر وإجراءات نظام الرقابة الداخلية على تطبيق عناصر التخطيط الضريبي في البنوك.

11. يوجد أثر للتخطيط الضريبي طويل الأجل على ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، حيث أن البنوك تهتم بسياسة المخزون وعمل مفاضلة بين طرق تقييم المخزون أيهما أفضل ضريبياً للاستفادة من هذه المفاضلة كأحد أساليب التخطيط الضريبي، كما تستفيد البنوك من الإعفاءات التي منحها قانون الضريبة لاختيار المشروع الاقتصادي الأفضل، إضافة إلى أن البنوك تستفيد من خلال التخطيط الضريبي من الإعفاءات التي منحها قانون تشجيع الاستثمار، كما يتوفر لدى البنوك نماذج محاسبية متنوعة توضح أساليب سير العمل في النظام المحاسبي.

12. يوجد أثر للتخطيط الضريبي المرخص المسموح به على ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، حيث تعمل البنوك ضمن خطة شاملة وتأخذ بنظر الاعتبار جميع البنود الخاصة

بالإعفاءات التي يمكن ان تخفض الضـــريبة، كما تعمل البنوك ضـــمن خطة دورية وتأخذ بنظر الاعتبار جميع البنود الخاصـة بالتنزيلات التي يمكن ان تخفض الضـريبة وتقييم الخطة بشكل دوري، كما يتم تجهيز قوائم مالية وميزانيات تقديرية لتقديم المعلومات للمهتمين في البنوك.

13. يوجد أثر للتخطيط الضريبي لأهداف محددة على ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، حيث يساعد التخطيط الضريبي الشركات في المفاضلة بين امتلاك المباني او استئجارها أيهما أفضل لتحقيق الوفورات الضريبية، كما أن زيادة صافي ربح النشاط بعد الضرائب والفوائد يرجع إلى الوفورات الضـريبية الناتجة من الاسـتشـارات الضـريبية المقدمة للبنوك كتخطيط ضـريبي، حيث تتبع قوة الاداء المالي للبنوك من القدرة المهنية للإدارة المالية على الاستفادة من التخطيط الضريبي.

4.3 ملخص نتائج الدراسة

وفيما يلي ملخص للنتائج التي وردت خلال الدراسة:

1. أن دور التخطيط الضريبي قصير الأجل في ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كان مرتفعاً وبنسبة مئوية تقديرية مرتفعة بلغت (74.81%).
2. أن دور التخطيط الضـريبي طويل الأجل في ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين كان مرتفعاً وبنسبة مئوية تقديرية مرتفعة بلغت (73.43%).
3. أن دور التخطيط الضـــريبي المرخص المســـموح به في ضـــبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كان مرتفعاً وبنسبة مئوية تقديرية مرتفعة بلغت (72.38%).
4. أن الدرجة الكلية لدرجة دور التخطيط الضـــريبي لأهداف محددة في ضـــبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين كانت مرتفعة وبنسبة مئوية تقديرية مرتفعة جدا بلغت (72.69%).
5. أن الدرجة الكلية لدور التخطيط الضـــريبي في ضـــبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلســـطين كانت مرتفعة وبنسبة مئوية تقديرية بلغت (73.32%).

6. أن درجة ضـــبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلســـطين كانت مرتفعة وبنســـبة مئوية تقديرية مرتفعة بلغت (71.21%).

7. وجود علاقة ارتباط طردية بين دور التخطيط الضـريبي وبين ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلســـطين وكانت قيمة معاملها (0.550) ويعني ذلك بأنه كلما ارتفع دور التخطيط الضـــريبي ارتفعت درجة ضبط الأداء المالي في تلك البنوك.

8. يوجد أثر للتخطيط الضـــريبي على ضـــبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلســـطين وبنســـبة (4.88%).

9. يوجد أثر للتخطيط الضـريبي قصـير الأجل على ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين وبنسبة (4.89%).

10. يوجد أثر للتخطيط الضـريبي طويل الأجل على ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسـطين وبنسبة (4.81%).

11. يوجد أثر للتخطيط الضـريبي المرخص المسـموح به على ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين وبنسبة (4.90%).

12. يوجد أثر للتخطيط الضـريبي لأهداف محددة على ضـبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين وبنسبة (4.85%).

4.4 التوصيات

بعد عرض نتائج الدراسة وتفسيرها فقد توصلت للتوصيات التي يمكن الأخذ بها والاستفادة منها:

1. ضرورة زيادة اهتمام البنوك العاملة في فلسطين جميعها بالتخطيط الخاص بالضريبة قصير الأجل من خلال تشجيع حضور جميع الدورات التدريبية للمحاسبين، والمدراء الماليين فيها للوقوف على كافة المستجدات في مجال التخطيط الضريبي وبالاعتماد على حضور كافة المؤتمرات وعقد العديد من الندوات المتعلقة بالضريبة.

2. حث إدارة البنوك العاملة في فلسطين على الاستفادة من التخطيط الضريبي طويل الأجل، من خلال على العمل على إيجاد وتعيين عدداً من المستشارين الضريبيين لكي تحافظ على جميع أصولها، ولتحقيق العديد من الوفورات الخاصة بالضريبة وتعزز من أدائها المالي.

3. حث إدارة البنوك العاملة في فلسطين على تفعيل التخطيط الضريبي المرخص المسموح به، واستخدامها الفعال مما يسهم في العمل على إثراء جميع المساهمين ورفع مستويات معدلات النمو.

4. على إدارة البنوك العاملة في فلسطين الاستفادة مما يوفره التخطيط الضريبي لأهداف محددة من مزايا لجميع أصحاب المصالح والمستثمرين وحثهم على توسيع الاستثمار والدخول في استثمارات جديدة تحقق الهدف من النمو الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني.

5. حث البنوك العاملة في فلسطين على الاشتراك بكافة الجمعيات المتعلقة بالأمور المحاسبية المهنية والهيئات الضريبية الدولية والمحلية، لاكتساب كل جديد في مجال التخطيط الضريبي الذي يحقق ضبط الأداء المالي للبنوك.

6. حث البنوك العاملة في فلسطين على ضبط أدائها المالي من خلال متابعة قياس مؤشراتها التي تساهم في الوقوف على أدائها المالي بدقة ومن خلال زيادة خبرات موظفيها بتلقي التدريب المناسب لتعزيز مهاراتهم العملية.

7. حث البنوك العاملة في فلســـطين على الاســـتفادة من كافة تجارب الدول المتقدمة المتعلقة بمجال التخطيط الضـــريبي من خلال ابتعاث موظفين للبنوك العاملة خارج فلســـطين لنقل الخبرات إليها للاستفادة من التخطيط الضريبي في مجال ضبط الأداء المالي.

8. حث البنوك العاملة في فلسـطين على ممارسـة التخطيط الضـريبي الذي يحقق لها وفورات ضـريبية تسهم في زيادة ربحيتها وعوائدها وتعمل على رفع مستويات أدائها المالي.

9. حث إدارة البنوك العاملة في فلسطين على توسيع أعمالها وأنشطتها الاستثمارية من خلال الاستفادة من الإعفاءات الضريبية المترتبة على اتباع أساليب التخطيط الضريبي قصير الأجل.

10. مسـاهمة إدارة البنوك العاملة في فلسـطين في تحسـين توجهاتها نحو زيادة ربحيتها وتحسـين موقفها المالي بناء على الاستفادة من التخطيط الضريبي طويل الأجل.

11. حث البنوك العاملة في فلسطين على ضرورة الاستفادة من التخطيط الضريبي المرخص المسموح به لتحفيز المستثمرين لزيادة استثماراتهم التي تزيد من ربحية البنوك وتحسن أدائها المالي.

12. حث البنوك على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها في القطاعات التي يتم استهدافها والتي ترفع من مستوى الأداء المالي لها من خلال استغلال التخطيط الضريبي لأهداف محددة.

4.5 محددات وقيود الدراسة

يوجد عدة حدود وقيود تقف أمام تعميم نتائج هذه الدراسـة ومنها عدم الوصـول إلى كافة البنوك العاملة في فلسـطين وخاصـة قطاع غزة، بالإضـافة إلى صـعوبة الوصـول إلى العديد من المناطق مما أدى إلى عدم حصـر كامل لمجتمع الدراسـة وبالتالي، فإن هذه الدراسـة تحتوي على بعض المحددات التي يجب أن تأخذ في الحسبان؛ لذلك، يجب توخي الحذر في تفسير وتعميم نتائج هذه الدراسة في سياقات أخرى.

كما أن هذه الدراسة تناولت مجتمع موظفي البنوك العاملة في فلسطين، وبالتالي لم يتم حصر العديد من الموظفين فيها، وإنما اكتفت بفئة البنوك العاملة في فلسطين فقط دون أخذ البنوك التي تعمل في أكثر من دولة. وهذه الاختلافات المحتملة قد تقيد تعميم النتائج خارج سياق البنوك العاملة في فلسطين.

4.6 توصيات للأبحاث المستقبلية

استنادًا إلى القيود والمحددات المذكورة أعلاه لهذه الدراسة والتي تعتبر محددات وقيود طبيعية في إجراء الدراسات كافة، فان هذا القسم يقدم التوصيات المتنوعة والمقترحات العديدة الخاصة بالدراسات المستقبلية. **ولذلك فالتوصية الأولى هي** حول متغيرات الدراسة والتي تناولت دور التخطيط الضريبي في ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، في حين تم اعتماد المتغير المستقل المتعلق بتفاصيل التخطيط للأغراض الضريبية بكافة مجالاته، فأن عددًا من العوامل الأخرى لم يتم تضمينها في إطار البحث لهذه الدراسة، ومن أمثالها التخطيط المكاني، التخطيط الشامل، والتي يوصي الباحث أن يتم تبنيها في الدراسات القادمة.

والتوصية الثانية أن تشمل الدراسة مجتمعات أخرى كموظفي دائرة سلطة النقد الفلسطينية، وكذلك موظفي الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والمؤسسات الأخرى.

4.7 الخاتمة

تسهم النتائج الواردة في هذه الدراسة لتوضيح دور التخطيط الضريبي في ضبط الأداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين، وذلك في محاولة لمساعدة البنوك العاملة في فلسطين لتطوير أنظمتها ورفع مستوى أداء موظفيها ووجود خبرات كافية تسهم في الحث على تطبيق تفاصيل وعمليات التخطيط الضريبي التي تحقق ضبط الأداء المالي في تلك البنوك، وفي الواقع، تفتح هذه الدراسة طريقاً من الأمل لتوسيع نطاق البحوث المالية في فلسطين وتبحث لمساعدة الشركات والبنوك وجميع المؤسسات المالية ومؤسسات منح القروض والشركات الاستثمارية المختلفة، رغم ما تواجهه من صعوبات.

المصادر العلمية

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، محمد، وأحمد، منى (2019). أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية، بغداد: ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***، 1(30)، ص174-179.

إبراهيم، نبيل (2016). ***مدخل مقترح لقياس آثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري (دراسة ميدانية)***. القاهرة: جمعية الضرائب المصرية، المعهد المالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، (114)، ص651-685.

أحمد، منى (2015). أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي" دراسة تطبيقية. بغداد: ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***، 10(30)، ص112-143.

أحمد، نضال، والعامري، نوال (2019). التخطيط الضريبي وأثره على الوعاء الضريبي بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقي. بغداد: ***مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة***، 10(59)، ص1.

البطريق، يونس، وعثمان، سعيد (2019). ***النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن***. الإسكندرية: مؤسسة الدار الجامعية للنشر.

بلوم، نذير، وآخرين (2020). التخطيط الضريبي العدواني لشركات الاقتصاد الرقمي دراسة حالة شركة APPLE-INC. بغداد: ***مجلة الباحث***، 1(20)، ص44-87.

التميمي، يوسف، ومطوق، ليلى (2023). قياس وتحليل مؤشّرات البنوك التجارية وأثرها على حجم التداول في العراق للمدة 2004-2020. ***مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية***، 15(46)، ص689-711.

ثابت، محمد (2017). ***أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية***. رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية.

جبر، عذراء (2020). أثر الإفصاح الاختياري للشركات في التخطيط الضريبي: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. بغداد: ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***، 15(52)، ص60-93.

جلابة، علي، وابن عمارة، منصور (2018). التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (12). قالمة، الجزائر: ***مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية***، 1(25)، ص1.

حابي، محمد، وبرودي، نعيمة (2022). أثر مؤشرات الأداء املالي على قيمة المؤسسة: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2009-2020. ***مجلة الاقتصاد والبيئة: جامعة تلمسان الجزائر***، 6(1)، ص57-75.

حامد، أحمد، وحسين، وائل، وعبد الكريم، عبير (2023). أثر تغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية لجامعة بنها***، 37(2)، ص635-714.

حفيضة، نسرين (2023). تأثير صناديق المؤشرات المتداولة على السيولة في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية عن الفترة 2018 – 2020، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية لجامعة طنطا***، 33(1)، ص407-444.

خليفة، محمد (2018). ***الآثار الضريبية لتطبيق معايير المحاسبة الضريبية***. القاهرة: شركة القصر للطباعة والدعاية والإعلان.

زرافة، موسى (2020). ***أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة دراسة مقطعية زمنية على عينة من الشركات بولاية أم البواقي***. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة أم البواقي.

الزكي، نرفانا (2016). ***قياس أثر التخطيط الضريبي على تعظيم قيمة المنشأة دراسة ميداني***. رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس.

الزهراني، عبير، وعبد المجيد، حميدة (2023). أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، 4(4)، ص490-541.

الزوبعي، سالم، وجبر، عذراء (2020). تأثير الإفصاح الاختياري للشركات في التخطيط الضريبي: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. بغداد: ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***، 15(52)، ص 75-93.

سالم، سامح (2022). تقييم مدى ملاءمة مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية في ضوء التطبيق المرتقب لمعيار IFRS17 (عقود التأمين) دراسة ميدانية. ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***. 13(2)، ص175-212.

سجيني، طلال (2022). أثر استخدام التحليل المالي على تقييم أداء شركات التأمين السعودية – دراسة تطبيقية. ***المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة لجامعة الأزهر***، 28(1)، ص89-123.

سليمان، حامد، والجوهري، إبراهيم (2022). القدرة الإدارية وانعكاساتها على العلاقة بين التخطيط الضريبي والأداء المالي المستقبلي للمنشأة: دراسة تطبيقية. المنصورة: ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، 2(1)، ص137-139.

سليمان، حامد، والجوهري، إبراهيم (2022). القدرة الإدارية وانعكاساتها على العلاقة بين التخطيط الضريبي والأداء المالي المستقبلي للمنشأة: دراسة تطبيقية. ***المجلة العلمية للبحوث التجارية لجامعة المنوفية***، 44(1)، ص291-350.

سمرة، ياسر، والموازيني، حسن (2022). قياس أثر التخطيط الضريبي على استمرارية الشركة في ضوء عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية. دمياط: ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، 3(1)، ص579-615.

طالب، علاء، والمشهداني، إيمان (2011). ***الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف***. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

العامري، نوال.(2018) التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية. بغداد: ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***، 3(43)، ص1، ص151.

عبد اللطيف، عارف محمد (2015). ***العلاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبي وأثر الحوكمة الضريبية عليه***. المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين بعنوان: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية، القاهرة، مصر: الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، (3)، ص37.

عبد المسيح، سالي (2023). التخطيط الضريبي: المفهوم، الأنواع، الأساليب: استراتيجية مواجهته. ***المجلة القانونية المتخصصة في الدراسات والبحوث القانونية***، 16(3)، ص629-696.

العزاوي، فيصل (2018). التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تنمية عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب في العراق. بغداد: ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***، 3(43)، ص1-56.

عفانة، عدي، والقطاونة، عادل (2018). ***المحاسبة الضريبية***. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

العلي، عادل (2019). ***المالية العامة والتشريع المالي الضريبي***. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

العمراوي، هاني (2023). دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك "دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري. ***مجلة البحوث الإدارية لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية***، 41(1)، ص1-66.

القحطاني، محمد، والشهري، صالحة (2022). أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين كفاءة مؤشرات الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي. ***المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية***. 33(33)، السعودية، ص95-110.

محمد، حسنا (2018). تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة البحوث المحاسبية بجامعة طنطا***، (2)، ص266-304.

المغربي، محمد الفاتح (2019). ***إدارة التمويل المصرفي***. القاهرة: دار النشر الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

ممدوح، آمنة، والجبوري، خليل (2023). التحليل الفني كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري بالأسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. ***مجلة اقتصاديات الأعمال للجامعة العراقية***، 4(4)، ص225-243.

الموسوي، يحيى، وكاظم، هبة (2018). دور تكاليف الجودة في تخفيض تكاليف المنتجات الصناعية. بغداد: ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية***، 15(23)، ص320-350.

ثانياً: المراجع الأجنبية

GITAU p. et, al. (2015). Tax Planning and Financial Performance of small Enterprises in Kenya. ***International Review of Management and Business Research***, 3(2), 222-245.

Norshaipah Abdul Waheb. Kevin Holland (2015). Tax Planning Corporate governance and equity Value. ***the British Accounting Review***, 44(2),118-146.

ODETTE M. PINTO. (2015). Effects of Advice on Effectiveness and Efficiency of Tax Planning Tasks. ***MacEwan university***, 14(4). 21-65.

Ogundajo, Grace and Onakoya, Adegbemi (2016). Tax Planning and Financial Performance of Nigerian Manufacturing Companies", International Journal of Advanced Academic Research. ***Social & Management Sciences***, 2(7), pp 64-80.

الملاحق

ملحق (أ)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا / برنامج المنازعات الضريبية

استبانة

عزيزي/تي الموظف/ة

تحية طيبة وبعد:

أضـــع بين يديكم هذه الاســتبانة والتي تهدف إلى التعرف إلى **دور التخطيط الضــريبي في ضــبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلســطين**، وذلك اســتكمالاً لمتطلب الحصــول على درجة الماجســتير في تخصـــص المنازعات الضـــريبية، لذا أرجو منكم قراءة هذه الاســـتبانة والإجابة عليها بدقة في المكان المخصص لذلك. وأؤكد ان هذه المعلومات ستكون لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم حسن تعاونكم واستجابتكم.

الباحث (معتصم الزبيدي)

القسم الأول: ضع اشارة (×) في مربع الاجابة التي تناسبك:

1. المؤهل العلمي: ❒ دبلوم فأقل ❒ بكالوريوس ❒ ماجستير فأعلى
2. المسمى الوظيفي: ❒ محاسب ❒ مدقق حسابات ❒ مدير مالي ❒ أخرى
3. عدد سنوات الخبرة: ❒ أقل من 5 سنوات ❒ (5-10) سنوات ❒ أكثر من 10 سنوات
4. الشهادات المهنية المتخصصة: ❒ CPA ❒ ACPA ❒ CFM ❒ CMA

القسم الثاني: ضع إشارة (×) في مربع الاجابة التي تختارها:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا: مجال التخطيط الضريبي قصير الأجل						
1	تسجل البنوك كافة المصاريف خلال السنة وتحملها لنفس السنة حتى لا تضيع عليها فرصة تنزيل المصاريف من الدخل.					
2	التخطيط الضريبي يؤدي الى زيادة الأرباح السنوية مما يساهم في تحسين الأداء المالي.					
3	التخطيط الضريبي يساعد البنوك على تقسيط مبلغ الضريبة وتشغيله في نشاط اقتصادي جديد.					
4	زيادة الأرباح المتحققة بسبب التخطيط الضريبي يؤدي الى زيادة تداول الأسهم.					
5	التخطيط الضريبي يساعد البنوك على استثمار الأموال الفائضة في استثمارات جديدة قصيرة الأجل.					
6	تستفيد البنوك من التخطيط الضريبي من خلال خفض المبالغ الضريبية المستحقة عليها.					
7	البنوك تمارس اجراءات ادارية ومالية ومحاسبية بموجب القانون لتحقيق وفورات ضريبية من خلال التخطيط الضريبي.					
ثانيا: مجال التخطيط الضريبي طويل الأجل						
8	يساعد التخطيط الضريبي البنوك في المفاضلة بين التمويل من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أيهما أفضل لتحقيق الوفورات الضريبية.					
9	التخطيط الضريبي لتعظيم الوفورات الضريبية في الأجل البعيد يحقق زيادة الأرباح نتيجة الاستثمار الإيجابي لهذه الوفورات ويسهم ذلك في تعظيم القيمة السوقية للسهم.					
10	التخطيط الضريبي يراعي طبيعة الوفورات النقدية او العجز فيها لتحقيق الاستخدام الأفضل لها.					
11	التخطيط الضريبي يراعي تدوير خسائر البنوك واستقطاعها من أرباح السنوات اللاحقة لتحقيق الوفورات النقدية لاستخدامها في الأنشطة التشغيلية.					

12	البنوك تهتم بسياسة المخزون وعمل مفاضلة بين طرق تقييم المخزون أيهما أفضل ضريبياً للاستفادة من هذه المفاضلة كأحد أساليب التخطيط الضريبي.					
13	تستفيد البنوك من الإعفاءات التي منحها قانون الضريبة لاختيار المشروع الاقتصادي الأفضل.					
14	البنوك تستفيد من خلال التخطيط الضريبي من الإعفاءات التي منحها قانون تشجيع الاستثمار.					
ثالثاً: مجال التخطيط الضريبي المرخص المسموح به						
15	ادارة البنوك تهتم بالقوانين والأنظمة والتعميمات الضريبية التي تسيم في عملية التخطيط الضريبي.					
16	البنوك تستفيد من التخطيط الضريبي بتنزيل الديون متعذرة التحصيل وعدها مصاريف مقبولة ضريبياً.					
17	التخطيط الضريبي يراعي تنزيل التبرعات المقدمة الى الجهات المعترف بها لأغراض تنزيلها ضريباً.					
18	تستفيد البنوك من التخطيط الضريبي على انفاق مبالغ على الدعاية والاعلان كونها نفقة مقبولة ضريبياً.					
19	تستفيد البنوك من التخطيط الضريبي تنزيل مبالغ تدريب وتأهيل العاملين كونها نفقة مقبولة ضريبياً.					
20	تعمل البنوك ضمن خطة شاملة وتأخذ بنظر الاعتبار جميع البنود الخاصة بالإعفاءات التي يمكن ان تخفض الضريبة.					
21	تعمل البنوك ضمن خطة دورية وتأخذ بنظر الاعتبار جميع البنود الخاصة بالتنزيلات التي يمكن ان تخفض الضريبة وتقييم الخطة بشكل دوري.					
رابعاً: مجال التخطيط الضريبي لأهداف محددة						
22	الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملاً للتوسع بالنشاطات الاقتصادية القائمة.					
23	يعد التخطيط الضريبي عاملاً أساسياً في جذب الاستثمارات الجديدة للبنوك.					
24	البنوك تتبع برامج صيانة وتجديد للأصول الثابتة واطالة العمر الإنتاجي لها وتحقيق وفورات ضريبية باعتبارها مصاريف مقبولة.					
25	البنوك تهتم بالاستعانة بخبرات مستشار بالأمور الضريبية للاستفادة من خدماته في التخطيط الضريبي.					
26	يساعد التخطيط الضريبي الشركات في المفاضلة بين امتلاك المباني او استئجارها أيهما أفضل لتحقيق الوفورات الضريبية.					

27	زيادة صافى ربح النشاط بعد الضرائب والفوائد يرجع إلى الوفورات الضريبية الناتجة من الاستشارات الضريبية المقدمة للبنوك كتخطيط ضريبي.					
28	زيادة مرات تداول السهم في السوق يرجع إلى مزايا التخطيط الضريبي للبنوك في تحديد الوعاء الضريبي من خلال التخطط الضريبي.					
خامساً: مجال ضبط الأداء المالي						
29	تتبع قوة الاداء المالي للبنوك من القدرة المهنية للإدارة المالية على الاستفادة من التخطيط الضريبي.					
30	تتبع قوة الاداء المالي للبنوك من تصنيف مكتب التدقيق الخارجي وتأهيله الضريبي.					
31	تقوم البنوك بتجهيز التقارير المالية الدورية التي تحتوي على جميع البنود المحاسبية الخاصة بأعمال البنوك باستخدام أساليب التخطيط الضريبي.					
32	تعد البنوك القوائم المالية باستخدام أساليب التخطيط الضريبي بحيث يسمح لأجراء المقارنات الدورية للتعرف على الأداء المالي لها.					
33	يوجد لدى الإدارة العليا للبنوك توثيق لعناصر وإجراءات نظام الرقابة الداخلية على تطبيق عناصر التخطيط الضريبي في البنوك.					
34	يتوفر لدى البنوك نماذج محاسبية متنوعة توضح أساليب سير العمل في النظام المحاسبي.					
35	يتم تجهيز قوائم مالية وميزانيات تقديرية لتقديم المعلومات للمهتمين في البنوك.					

في اعتقادك فيما لم يرد أي سؤال أو ملاحظة مهمة مقتنع بها لم ترد ضمن الأسئلة السابقة، أذكرها من فضلك؟

.....

.....

شكرا لاستجاباتكم

ملحق (ب)

قائمة المحكمين

اسم المحكم	اللقب الوظيفي
الدكتور سهير الشوملي	دكتوراه في إدارة الأعمال– جامعة فلسطين التقنية خضوري
الدكتور محمود المهدي	دكتوراه في الرياضيات والاحصاء – جامعة القدس المفتوحة
الدكتورة لبنى البزرة	دكتوراه المحاسبة في جامعة خضوري– رام الله
الدكتور محمد مهنا	دكتوراه في المحاسبة– جامعة فلسطين التقنية خضوري

ملحق (ج)

الجداول

جدول (11)

ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور التخطيط الضريبي في ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

التسلسل	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الترتيب
1	التخطيط الضريبي قصير الأجل	3.7407	1.02474	74.81	9.019	0.00*	1
2	التخطيط الضريبي طويل الأجل	3.6719	1.10345	73.43	6.803	0.00*	2
3	التخطيط الضريبي المرخص المسموح به	3.6190	1.02648	72.38	8.256	0.00*	4
4	التخطيط الضريبي لأهداف محددة	3.6344	0.93916	72.69	5.706	0.00*	3
	الدرجة الكلية لدرجة دور التخطيط الضريبي	3.6665	1.02345	73.32	7.446	0.00*	

جدول (12)

نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الترتيب
29	تتبع قوة الاداء المالي للشركة من القدرة المهنية للإدارة المالية على الاستفادة من التخطيط الضريبي.	3.5741	1.02058	71.48	7.734	0.00*	3
30	تتبع قوة الاداء المالي للشركة من تصنيف مكتب التدقيق الخارجي وتأهيله الضريبي.	3.4815	1.14498	69.63	6.299	0.00*	5
31	تقوم البنوك بتجهيز التقارير المالية الدورية التي تحتوي على جميع البنود المحاسبية الخاصة بأعمال البنوك باستخدام أساليب التخطيط الضريبي.	3.7593	0.97003	75.19	9.540	0.00*	1
32	تعد البنوك القوائم المالية باستخدام أساليب التخطيط الضريبي بحيث يسمح لأجراء المقارنات الدورية للتعرف على الأداء المالي لها.	3.6111	0.91973	72.22	8.878	0.00*	2
33	يوجد لدى الإدارة العليا للشركة توثيق لعناصر وإجراءات نظام الرقابة الداخلية على تطبيق عناصر التخطيط الضريبي في البنوك.	3.4744	1.10989	69.60	6.477	0.00*	7
34	يتوفر لدى البنوك نماذج محاسبية متنوعة توضح أساليب سير العمل في النظام المحاسبي.	3.5370	1.02263	70.74	7.452	0.00*	4
35	يتم تجهيز قوائم مالية وميزانيات تقديرية لتقديم المعلومات للمهتمين في البنوك.	3.4815	1.11153	69.63	6.489	0.00*	6
	الدرجة الكلية لدرجة ضبط الأداء المالي	**3.5598**	**1.04276**	**71.21**	**7.552**	**0.00***	

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$).

جدول (13)

مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين دور التخطيط الضريبي وبين ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

المتغيرات		الإحصاءات	دور التخطيط الضريبي قصير الأجل	دور التخطيط الضريبي طويل الأجل	دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به	دور التخطيط الضريبي لأهداف محددة	دور التخطيط الضريبي ككل	ضبط الأداء المالي
أبعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية	دور التخطيط الضريبي قصير الأجل	معامل الارتباط	1					
		مستوى الدلالة						
	دور التخطيط الضريبي طويل الأجل	معامل الارتباط	0.425**	1				
		مستوى الدلالة	0.00					
	دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به	معامل الارتباط	0.448**	0.459**	1			
		مستوى الدلالة	0.00	0.00				
	دور التخطيط الضريبي لأهداف محددة	معامل الارتباط	0.744**	0.851**	0.772**	1		
		مستوى الدلالة	0.00	0.00	0.00			
المتغير التابع	دور التخطيط الضريبي ككل	معامل الارتباط	0.748**	0.866**	0.787**	0.752**	1	
		مستوى الدلالة	0.00	0.00	0.00	0.00		
	ضبط الأداء المالي	**معامل الارتباط**	**0.466****	**0.454****	**0.362****	**0.535****	**0.550****	**1**
		مستوى الدلالة	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	

*يكون الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (14)

ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

النموذج	المعاملات غير المعياريّة		المعاملات المعياريّة بيتا Beta	قيمة ت	مستوى الدّلالة	معامل الارتباط (R)	التباين المفسر R^2	معامل الارتباط المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري						
الثابت	4.878	0.160		30.123	0.00*			
دور التخطيط الضريبي	0.488	0.064	0.811	9.455	0.00*	0.809	0.640	0.636

قيمة "ف" المحسوبة = 88.084. دالّة عند مستوى دلالة *0.00.

أ. متغير مستقل: (ثابت) دور التخطيط الضريبي.

ب. متغير تابع: ضبط الأداء المالي.

جدول (15)

ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي قصير الأجل على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

النموذج	المعاملات غير المعياريّة		المعاملات المعياريّة بيتا Beta	قيمة ت	مستوى الدّلالة	معامل الارتباط (R)	التباين المفسر R^2	معامل الارتباط المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري						
الثابت	4.774	0.152		30.363	0.00*			
دور التخطيط الضريبي قصير الأجل	0.489	0.061	0.818	9.414	0.00*	0.811	0.631	0.628

قيمة "ف" المحسوبة = 88.081. دالّة عند مستوى دلالة *0.00.

أ. متغير مستقل : (ثابت) دور التخطيط الضريبي قصير الأجل.

ب. متغير تابع: ضبط الأداء المالي.

جدول (16)

ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي طويل الأجل على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

النموذج	المعاملات غير المعياريّة		المعاملات المعياريّة بيتا Beta	قيمة ت	مستوى الدّلالة	معامل الارتباط (R)	التباين المفسر R^2	معامل الارتباط المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري						
الثابت	4.791	0.168		30.359	0.00*			
دور التخطيط الضريبي طويل الأجل	0.481	0.062	0.820	9.423	0.00*	0.809	0.633	0.637

قيمة "ف" المحسوبة = 88.083. دالّة عند مستوى دلالة *0.00.

أ. متغير مستقل: (ثابت) دور التخطيط الضريبي طويل الأجل.

ب. متغير تابع: ضبط الأداء المالي.

جدول (17)

ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي المرخص المسموح به على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

النموذج	المعاملات غير المعياريّة		المعاملات المعياريّة بيتا Beta	قيمة ت	مستوى الدّلالة	معامل الارتباط (R)	التباين المفسر R^2	معامل الارتباط المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري						
الثابت	4.759	0.171		30.347	0.00*			
دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به	0.490	0.076	0.836	9.410	0.00*	0.827	0.610	0.639

قيمة "ف" المحسوبة = 88.079. دالّة عند مستوى دلالة *0.00.

أ. متغير مستقل : (ثابت) دور التخطيط الضريبي المرخص المسموح به.

ب. متغير تابع: ضبط الأداء المالي.

جدول (18)

ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لأثر التخطيط الضريبي لأهداف محددة على ضبط الاداء المالي في البنوك العاملة في فلسطين

النموذج	المعاملات غير المعياريّة		المعاملات المعياريّة	قيمة ت	مستوى الدّلالة	معامل الارتباط (R)	التباين المفسر R^2	معامل الارتباط المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	بيتا Beta					
الثابت	4.798	0.171		30.319	0.00*			
دور التخطيط الضريبي لأهداف محددة	0.485	0.067	0.811	9.403	0.00*	0.817	0.628	0.637

قيمة "ف" المحسوبة = 88.089. دالّة عند مستوى دلالة *0.00.

أ. متغير مستقل: (ثابت) دور التخطيط الضريبي لأهداف محددة.

ب. متغير تابع: ضبط الأداء المالي.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

THE ROLE OF TAX PLANNING IN CONTROLLING FINANCIAL PERFORMANCE IN BANKS OPERATING IN PALESTINE

By
Mutasem Tayseer Mahmud Zubaidi

Supervisors
Prof. Dr. Abed Naser Nour
DR. Sameh Atout

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Tax Dispute, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2023

THE ROLE OF TAX PLANNING IN CONTROLLING FINANCIAL PERFORMANCE IN BANKS OPERATING IN PALESTINE

By
Mutasem Tayseer Mahmud Zubaidi
Supervisors
Prof. Dr. Abed Naser Nour
DR. Sameh Atout

Abstract

The study aimed to identify the role of tax planning in controlling financial performance in banks operating in Palestine, and to achieve the goal of the study, the researcher used the descriptive correlational approach, and used the questionnaire as the research instrument, which consisted of (35) items distributed over the fields of (short-term tax planning, long-term tax planning, permitted tax planning, tax planning for specific goals), and the study population consisted of all employees in the administrative departments and financial departments of banks operating in Palestine in the West Bank numbered (2880) respondents, from whom a sample of (350) employees was selected. After a comprehensive survey of the study population, the statistical program (SPSS) was used to analyze the study information.

One of the most important results of the study was, the existence of a statistically significant direct correlation between the role of tax planning and the control of financial performance in banks operating in Palestine, where the value of the correlation coefficient between them was (0.550). This means that the greater the role of tax planning (short-term tax planning), long-term tax planning, permitted tax planning, and tax planning for specific goals) the degree of control of financial performance increased in banks operating in Palestine.

Among the most important recommendations of the study were the need for all banks operating in Palestine to pay attention to short-term tax planning by attending training courses for accountants and financial managers in order to get acquainted with all developments in the field of tax planning, and to urge the managers of banks operating in Palestine to benefit from long-term tax planning, by appointing a tax advisor to preserve its assets, and to achieve tax savings that enhance its financial performance.

Keywords: financial performance; long-term tax planning; ermitted tax planning; short-term tax planning; tax planning for specific goals; tax planning.